Al-Farouk journal of sciences
Volume (1), Issue (1) (March, 2025)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (1) العدد 1 مارس 2025
ردمد: 3135-2359

الأزمة البنيوية في ليبيا بعد عام 2011: مقاربة بنيوية– بنائية متعددة المستويات في تحليل تفكك الدولة والمجتمع

خالد أبوعجيلة الغندور
قسم العلوم السياسية– كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال
جامعة الزاوية – ليبيا
khaled.ghandour@zu.edu.ly

The Structural Crisis in Libya after 2011: A Multi-Level Structural–Constructivist Approach to Analyzing the Fragmentation of the State and Society

Khaled Abu Ajila Al-Ghandour
Department of Political Science – Faculty of Political Science and Communication Sciences
University of Zawiya – Libya

تاريخ الاستلام: 2025/01/17 تاريخ المراجعة 20 / 2 / 2025 تاريخ القبول:2025/03/14- تاريخ النشر: 29/03/ 2025

الملخص :
تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل الأزمة البنيوية في ليبيا بعد عام 2011 من خلال توظيف مقاربة بنيوية– بنائية متعددة المستويات تربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية للأزمة.
تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الأزمة الليبية ليست مجرد أزمة سياسية ظرفية، بل أزمة هيكلية ممتدة تعود جذورها إلى ضـعف التأسيس المؤسـسـي والثقافي للدولة منذ الاستقلال، وقد أعادت الثورة وما تلاها من صـراعات إنتاج هذه الاختلالات بصورة أكثر حدة.
تستند الدراسة إلى مجموعة من الأطر النظرية المتكاملة: الواقعية البنيوية لكينيث والتز في تفسير انهيار السلطة المركزية والفوضـى الهيكلية، ونظرية الأنساق العالمية لإيمانويل والرشتاين في تحليل التبعية الاقتصـادية للنظام الرأسمالي العالمي، والبنائية الاجتماعية لألكسندر ونت لفهم التحولات الثقافية والهوياتية في المجتمع الليبي.
كما تم توظيف إسـهامات بيير بورديو حول العنف الرمزي ورأس المال الثقافي، وأنطونيو غرامشـي حول الهيمنة الثقافية لتفسير تراجع الثقافة السياسية وصعود الخطاب الإعلامي الموجَّه.
توصلت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية بعد 2011 تمثل حالة جدلية تفاعلية بين البنية والوعي، إذ يغذّي الانهيار المؤسسي ضعف الثقافة السياسية، ويُعيد ضعف الوعي إنتاج الفشل البنيوي في دورة مغلقة من التفكك المؤسسي والاجتماعي.
وتؤكد النتائج أن إعادة بناء الدولة الليبية تتطلب إصلاحًا ثقافيًا موازيًا للإصلاح المؤسسي، يقوم على ترسيخ قيم المواطنة، واحترام القانون، والنقد العقلاني، بوصفها شروطًا أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المستدام.
الكلمات المفتاحية:
الأزمة البنيوية – ليبيا – الواقعية البنيوية – البنيوية الاقتصـادية – البنائية الاجتماعية – العنف الرمزي – الهيمنة الثقافية – الدولة الهشة.

Abstract

This study aims to analyze the structural crisis in Libya after 2011 through a multi-level Structural–Constructivist approach that integrates political, economic, and cultural dimensions.

The research argues that the Libyan crisis is not merely a temporary political conflict but a deep-rooted structural dysfunction whose origins lie in the weak institutional and cultural foundations of the modern Libyan state since independence. The post-2011 conflict has, in turn, reproduced and intensified these structural failures.

The theoretical framework draws upon Kenneth Waltz's Neorealism to interpret the collapse of central authority and structural anarchy: Immanuel Wallerstein's World-Systems Theory to explain Libya's economic dependency on the global capitalist system; and Alexander Wendt's Social Constructivism to examine the transformation of identity, values, and collective consciousness. It also incorporates Pierre Bourdieu's concepts of symbolic violence and cultural capital as well as Antonio Gramsci's notion of cultural hegemony, to analyze how media and education have shaped social perceptions and legitimized political fragmentation.

Findings reveal that Libya's post-2011 turmoil represents a dialectical interaction between institutional collapse and cultural disintegration, where structural weakness perpetuates distorted social consciousness, and this weakened consciousness in turn reproduces institutional failure.

The study concludes that the reconstruction of the Libyan state requires a cultural reform parallel to institutional rebuilding, grounded in civic values, respect for law, and rational public discourse as prerequisites for sustainable political and social stability.

Keywords:

Structural crisis – Libya – Neorealism – World-Systems Theory – Social Constructivism – Symbolic violence – Cultural hegemony – Fragile state.

المقدمة :

شهدت ليبيا بعد عام 2011 أحد أعقد التحولات السياسية والاجتماعية في تاريخها الحديث، إذ أدى انهيار النظام السياسي إلى تفكك مؤسسات الدولة، واندلاع صراعات مسلحة متكررة، وانقسام سياسي وجغرافي عميق، ما جعل التجربة الليبية نموذجًا بارزًا للأزمة البنيوية في الدول الهشة.

انطلقت هذه الدراسة من ملاحظة جوهرية مفادها أن معظم التحليلات السابقة للأزمة الليبية ركزت على الجوانب السياسية والأمنية الظاهرة، بينما ظلت الجذور البنيوية العميقة للأزمة، سواء في الاقتصاد أو الثقافة السياسية، أقل تناولًا في الأدبيات الأكاديمية.

لذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم تفسير تكاملي جديد يجمع بين التحليل البنيوي (الذي يركز على الهياكل المادية والمؤسساتية) والتحليل البنائي (الذي يركز على الثقافة والهوية والوعي الجمعي).

وتنبع أهمية الموضوع من الحاجة إلى فهم طبيعة الأزمة الليبية بوصفها نتيجة تراكم طويل الأمد لخلل مؤسسي وثقافي متبادل، وليس مجرد تداع مرحلي للثورة أو الصراع السياسي ، فكل معالجة سياسية أو اقتصادية تظل محدودة ما لم تُقترن بإصلاح ثقافي يعيد بناء القيم التي تقوم عليها الدولة الحديثة.

تعتمد الدراسة على المنهج البنيوي التحليلي والبنائي التفسيري، مستندةً إلى النظريات الثلاث: الواقعية البنيوية والبنيوية الاقتصادية والبنائية الاجتماعية، مع الاستعانة بأفكار بورديو وغرامشي لفهم ديناميات العنف الرمزي والهيمنة الثقافية في السياق الليبي.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الجدلية بين انهيار البنية المؤسسية للدولة وتفكك البنية الثقافية للمجتمع، وإبراز كيف أسهم هذا التفاعل في استدامة الأزمة بعد 2011.

وتتمثل فرضية البحث في أن الأزمة الليبية هي أزمة مركبة ذات طابع تفاعلي بين البنية والوعي، حيث أدّى انهيار المؤسسات إلى تفكك الثقافة السياسية، وأدّى ضعف الثقافة السياسية بدوره إلى إعادة إنتاج الفشل المؤسسي في حلقة مغلقة من التفكك وعدم الاستقرار. ومن هنا فإن فهم الأزمة البنيوية في ليبيا لا يمكن أن يقتصر على دراسة السياسة أو الاقتصاد بمعزل عن المجتمع والثقافة، بل يقتضي مقاربة متعددة المستويات تسعى إلى تحليل الدولة والمجتمع معًا، في ضوء تفاعلهما البنيوي والبنائي.

وتُعدّ هذه الدراسة محاولة علمية لتأسيس رؤية تحليلية جديدة تُسهم في تطوير الأدبيات العربية حول الدولة الهشة والأزمات البنيوية، وتفتح المجال أمام مشروع وطني شامل لإعادة بناء ليبيا على أسس مؤسسية وثقافية متماسكة.

2-إشكالية الدراسة (Problem Statement)

شهدت ليبيا منذ عام 2011 انهيارًا واسعًا في مؤسساتها السياسية والأمنية والاقتصادية، ترافق مع تفكك اجتماعي وثقافي عميق، ما جعل الدولة تعيش حالة من الأزمة البنيوية المزمنة ورغم كثرة الدراسات التي تناولت الحالة الليبية من زاوية الصراع السياسي أو التدخل الخارجي، فإن التحليل البنيوي العميق لهذه الأزمة ظل محدودًا في الأدبيات العربية، خصوصًا فيما يتعلق بالعلاقة بين البنية المادية (المؤسسات، الاقتصاد، الأمن) والبنية الرمزية (الثقافة، الوعي، الهوية) **وتتمثل الإشكالية الرئيسة** ، في أن الأزمة الليبية بعد 2011 ليست نتاج خلل سياسي ظرفي، بل هي أزمة مركّبة ذات طبيعة تفاعلية، تتبادل فيها البنى المؤسسية والثقافية التأثير والتغذية المتبادلة.

ومن هنا تطرح الدراسة السؤال الجوهري الآتي:

كيف يمكن تفسير الأزمة البنيوية في ليبيا بعد عام 2011 في ضوء التفاعل الجدلي بين البنية المؤسسية للدولة والبنية الثقافية للمجتمع؟

أسئلة الدراسة (Research Questions)

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة، تسعى الدراسة إلى معالجة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بمفهوم الأزمة البنيوية، وكيف تختلف عن الأزمات الظرفية في الدول الهشة؟
2. كيف يمكن توظيف الواقعية البنيوية في تفسير انهيار مؤسسات الدولة الليبية بعد 2011؟
3. ما أوجه التبعية الاقتصادية التي تكشفها نظرية الأنساق العالمية في الحالة الليبية؟
4. كيف تفسر البنائية الاجتماعية التحولات الثقافية والهوياتية في المجتمع الليبي بعد الثورة؟

5. ما طبيعة العلاقة الجدلية بين الأزمة البنيوية والأزمة البنائية في ليبيا؟
6. كيف يمكن توظيف هذا التكامل النظري في صياغة رؤية لإعادة بناء الدولة الليبية؟

3- فرضيات الدراسة (Research Hypotheses)

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية وأربع فرضيات فرعية على النحو الآتي:

- الفرضية المركزية:

الأزمة الليبية بعد عام 2011 تمثل أزمة بنيوية– بنائية تفاعلية، ناتجة عن خلل مؤسسي عميق تراكم عبر الزمن، وأعادت الثقافة السياسية والاجتماعية إنتاجه في صورة فشل ممتد للدولة والمجتمع معًا.

- الفرضيات الفرعية:

1. ضعف البنية المؤسسية والأمنية أدى إلى انهيار احتكار الدولة للعنف، مما خلق فوضى هيكلية داخلية تشبه النظام الدولي اللاهرمي.
2. تبعية الاقتصاد الليبي للنظام الرأسمالي العالمي جعلت الدولة رهينة لعوائد النفط والتقلبات الخارجية، ما عمّق هشاشتها البنيوية.
3. تفكك الثقافة السياسية وهيمنة الولاءات الشخصية والرمزية أضعفا شرعية الدولة وقدرتها على الإصلاح.
4. العلاقة بين البنية والوعي علاقة دائرية مغلقة، إذ يعيد ضعف الثقافة السياسية إنتاج الفشل المؤسسي ويحول دون بناء مؤسسات حديثة.

4. أهداف الدراسة (Research Objectives)

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل الجذور التاريخية والبنيوية للأزمة الليبية منذ مرحلة بناء الدولة الحديثة إلى ما بعد 2011.
2. تفسير تفاعل الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية للأزمة من منظور بنيوي–بنائي متكامل.
3. توظيف النظريات البنيوية والبنائية في فهم الحالة الليبية وتطوير نموذج تحليلي عربي للأزمات المركبة.
4. تسليط الضوء على أثر الثقافة السياسية والوعي الاجتماعي في إعادة إنتاج الفشل المؤسسي.
5. اقتراح رؤية إصلاحية شاملة تقوم على التكامل بين الإصلاح المؤسسي والإصلاح الثقافي لبناء دولة وطنية مستقرة.

5- أهمية الدراسة (Significance of the Study)

أولًا: الأهمية النظرية

- تساهم الدراسة في توسيع تطبيقات المقاربة البنيوية والبنائية، على الحالة الليبية والعربية عمومًا.
- تقدم نموذجًا نظريًا لتفسير العلاقة الجدلية، بين البنية والوعي في الدول الهشة.
- تُسهم في إثراء الأدبيات العربية حول مفاهيم الدولة الضعيفة، الشرعية، والهيمنة الثقافية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

- توفّر إطارًا معرفيًا يمكن لصنّاع القرار، والباحثين الاستفادة منه في تصميم سياسات إعادة بناء الدولة.
- تبرز أهمية الإصلاح الثقافي والتعليمي والإعلامي، كشرط لبناء مؤسسات قوية ومستدامة.
- تساعد في فهم أنماط الفشل المؤسسي في ليبيا ،وربطها بالتحولات الاجتماعية بعد الثورة.

وعليه، تمثل هذه الدراسة مساهمة أكاديمية في إثراء الفهم البنيوي للأزمات العربية المعاصرة، وبخاصة التجربة الليبية بعد 2011.

6: مصطلحات الدراسة.

1- الدولة الهشّة (Fragile State): هي دولة تفتقر إلى الشرعية أو القدرات الكافية لأداء وظائفها الأساسية، بما في ذلك الأمن والخدمات وسيادة القانون والسيطرة على الإقليم ([1])

2- الأزمة البنيوية: (Structural Crisis) هي اختلالات هيكلية عميقة في بنية مؤسسات الدولة ووظائفها، تُضعف قدرتها على أداء مهامها الأساسية، ولا سيما إنفاذ القانون، وتقديم الخدمات العامة، وضمان الأمن، بما ينعكس على استقرار النظام السياسي والإداري (2).

3- الأزمة البنائية :هي تحولات تصيب البنية المعرفية والقيمية والرمزية للمجتمع، تؤثر في تصوّر الأفراد لمفهوم الدولة والشرعية والسلطة، وتعيد تشكيل أنماط السلوك السياسي والاجتماعي بصورة تُضعف منطق الدولة الحديثة (3).

4- الفشل المؤسسي: هو حالة من العجز المستمر تصيب مؤسسات الدولة، تحول دون قدرتها على تطبيق القانون، وتقديم الخدمات العامة بفعالية، واحتكار العنف المشروع، بما يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الرسمية وصعود بدائل غير نظامية (4).

5- القوى غير الرسمية: ويُقصد بها تلك الجماعات أو الشبكات أو الأفراد الذين يمارسون نفوذًا سياسيًا أو أمنيًا أو اقتصاديًا خارج البنى القانونية للدولة ومؤسساتها الرسمية، ويستمدون شرعيتهم من مصادر بديلة مثل القوة المسلحة، أو الانتماءات القبلية والجهوية، أو الموارد الاقتصادية، أو الخطاب الأيديولوجي، بما يجعلهم ينازعون الدولة بعض وظائفها السيادية أو يحلّون محلها في سياقات الهشاشة والانقسام ([5])

7- حدود الدراسة (Study Boundaries)

الحدود الزمنية: تمتد الدراسة من عام 2011 (سقوط النظام السياسي السابق) حتى عام 2025.

الحدود المكانية: تشمل الدولة الليبية بكل أقاليمها (طرابلس، برقة، فزان) مع الإشارة إلى التفاعلات الإقليمية.
الحدود الموضـوعية: تقتصـر على تحليل الأزمة البنيوية في أبعادها السـياسـية والاقتصـادية والثقافية، دون الدخول في الجوانب العسكرية التفصيلية.

8- منهج الدراسة (Research Methodology)

تعتمد الدراسة على منهج مركّب يجمع بين عدة أدوات تحليلية متكاملة:

- . المنهج البنيوي التحليلي (Structural Analysis): لدراسة البنية المؤسسية للدولة الليبية، وأشكال الخلل في وظائفها السياسية والإدارية والاقتصادية.
- المنهج البنائي التفسـيري (Constructivist Interpretation): لفهم التحولات الثقافية والرمزية في المجتمع الليبي، وتأثيرها في إعادة إنتاج الأزمة.
- المنهج التاريخي المقارن: لتحليل المراحل المختلفة للأزمة (قبل 2011 وبعدها)، ومقارنة أنماط الفشـل المؤسـسـي في السياقين.
- التحليل النظري المتعدد المستويات: من خلال دمج نظريات والتز (الواقعية البنيوية)، والرشتاين (الأنساق العالمية)، وونت (البنائية الاجتماعية)، مع بورديو وغرامشي كإطارات مساندة لفهم العنف الرمزي والهيمنة الثقافية.

وفي ضوء هذا التصور النظري، ينتقل هذا البحث إلى تناول الإطار البنيوي للأزمة الليبية من خلال المبحث الأول.

المبحث الاول: الإطار النظري للأزمة البنيوية في ليبيا

شهدت ليبيا بعد عام 2011 انهيارًا غير مسبوق في مؤسسات الدولة وتفككًا في نسيجها الاجتماعي والسياسي، ما حوّلها إلى نموذج بارز للدولة الهشة في مرحلة ما بعد الصراع، يتناول الباحث في هذه الدراسة الأزمة البنيوية الليبية من منظور بنيوي– بنائي، يربط بين العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية، سعيًا لفهم الأسباب العميقة لاستمرار الفشل المؤسسي وعدم الاستقرار.

تكمن أهمية هذا الإطار النظري في أنه يتجاوز التفسيرات التقليدية للأزمة الليبية (الأمنية والسياسية) ليقدّم تحليلًا شاملًا للبنى المادية (المؤسسات، الاقتصاد، الأمن) والبنى الرمزية (الثقافة، الوعي، الهوية)، بما يمهّد لفهم تكامل العوامل التي أعاقت إعادة بناء الدولة الحديثة.

اولا: مفهوم الأزمة البنيوية:

تُستخدم مصطلحات الدولة الضعيفة والدولة الهشّة والدولة المنهارة كثيرًا في الأدبيات السياسية والإعلامية على نحوٍ متقارب، إلا أنّ الدراسات الأكاديمية تميّز بينها بوضوح، استنادًا إلى معايير (6) تتعلق بقدرة الدولة على احتكار العنف المشروع، وتقديم الخدمات العامة، وحفظ الشرعية السياسية، والسيطرة على الإقليم، وتُعدّ تصنيفات مؤشر الدول الهشّة إحدى أهم الأدوات التحليلية لقياس هذه الظاهرة، إذ تحدد مستويات مختلفة من قوة أو ضعف الدول (7)

نظرياً يفسر هذا الضعف في الدول في إطار مفهوم الأزمة البنيوية، التي تعبّر عن خلل عميق في النظام الكلي للدولة، بما يؤدي إلى فقدانها تدريجيًا لمقومات الفعل المؤسسي والشرعية والاستقرار.

بهذا، تُعد الأزمة البنيوية خللاً عميقًا في النظام الكلي لمكونات الدولة، بحيث تفقد المؤسـسـات قدرتها على أداء وظائفها وتتعطل علاقات التوازن بين البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تختلف عن الأزمات الظرفية التي يمكن حلها بتسويات سياسية قصيرة الأمد (8) إذ تُعد من أخطر أنواع الأزمات التي تواجه الدول الضعيفة، لأنها تمس الأسس العميقة التي يقوم عليها بناء الدولة، مثل النظام السياسي، والاقتصاد، والبنية الاجتماعية، والهوية الوطنية ، وهي لا تنشأ فجأة ، بل تتراكم عبر الزمن نتيجة خلل مزمن في مؤسسات الدولة أو في نمط توزيع السلطة والثروة (9) ،تتعدد العوامل التي تؤدي إلى ضـعف وهشـاشـة الدولة، وتتداخل بحيث تُعمّق الأزمة البنيوية ،ويمكن ان نوضـح أبرز هذه الاختلالات ،في الدول الضعيفة كالتالي :

1- في الدول الضعيفة، تكون شرعية النظام السياسي هشة، إما بسبب غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية، أو نتيجة لانفصال النخبة الحاكمة عن المجتمع، يؤدي ذلك إلى ضعف الثقة في مؤسسات الدولة وازدياد الميل إلى الولاءات الفرعية (القبلية، الطائفية، أو الجهوية)، مما ينتج اختلال في شرعية الدولة ومؤسساتها (10)
2- الاعتماد الاقتصـادي غير المتوازن، هذه الدول تعاني من اقتصـادات ريعية أو تابعة، تعتمد على مصـدر واحد للدخل (كالنفط أو المساعدات الخارجية)، مع ضعف في الإنتاج المحلي، وهذا بطبيعة الحال يخلق هشاشة مالية، ويجعل الدولة عرضة للتقلبات الخارجية والأزمات العالمية (11).
3- ضعف البنية الإدارية والتنظيمية تتميز الدول الضعيفة بوجود بيروقراطية متضخمة وغير فعالة، وفساد إداري متجذر ينتج عن ذلك عجز في تقديم الخدمات العامة، وانعدام القدرة على التخطيط الاسـتراتيجي والتنمية المستدامة. (12)
4- انقسـام اجتماعي وهوياتي، تتعدد في هذه الدول الانتماءات الأثنية والطائفية، دون وجود إطار وطني جامع، مما يخلق توترات مزمنة وصـراعات أهلية متكررة، وغالبًا ما تسـتخدم النخب السـياسـية هذه الانقسـامات كأداة للسيطرة، مما يعمق الأزمة البنيوية (13)

5- التبعية الخارجية وضعف السيادة تخضع الدول الضعيفة عادة لتأثير الضغوط الدولية والمؤسسات المالية العالمية، فتفقد استقلالها في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي، وتتحول إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى ([14])
6- فشل في إنتاج النخب والكفاءات الأنظمة الضعيفة غالبًا ما تهمّش الكفاءات وتُقصي المعارضين، ما يؤدي إلى استنزاف رأس المال البشري، وضعف الابتكار والإدارة وهذا يكرّس حلقة من العجز المؤسسي والركود الفكري ([15]).
7- أزمة في الهوية والوعي الجمعي فحين تضعف الدولة ولا تملك مشروعًا وطنيًا موحدًا، تتآكل الهوية الجامعة، وتتفكك الروابط بين المواطن، والدولة فينشأ شعور بالاغتراب وفقدان الانتماء، مما يزيد من احتمالات الصراع الداخلي ([16])

يتضح من هذا الإطار التحليلي أن الأزمات البنيوية في الدول الضعيفة لا تمثل اختلالات ظرفية أو مشكلات إدارية مؤقتة، بل تعبّر عن أمراض عميقة متجذّرة في بنية الدولة نفسها، وهو ما ينعكس في تراجع قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، وعلى رأسها تقديم الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية والأمن والعدالة، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع.

ثانيًا: المقاربات البنيوية في تحليل الأزمة الليبية

انطلاقًا من الفهم البنيوي للأزمة، تبرز أهمية الاستعانة بالمقاربات البنيوية في تفسير هذا النمط من الفشل المركب، إذ تركز هذه المقاربات على تحليل البنى الاجتماعية والمؤسساتية الواسعة التي تشكّل السلوك السياسي، وتحدد أنماط التفاعل داخل الدولة، وفي هذا السياق، تتجلى المقاربات البنيوية في اتجاهين رئيسيين:

أولهما **المقاربة البنائية(Constructivism)** ، التي تنطلق من فرضية أن الأفكار والقيم والمعايير الاجتماعية تسهم في بناء الواقع السياسي وتوجيه سلوك الفاعلين.

وثانيهما **الواقعية البنيوية (Neorealism)** ، التي تركز على أثر البنية النظامية وتوزيع القوة في تفسير أنماط السلوك السياسي واستدامة الأزمات، ولا سيما في سياقات الدولة الضعيفة والهشة (17)

في ضوء هذه المقاربات النظرية، يري الباحث بانه لا يمكن فهم الأزمة البنيوية التي انفجرت في ليبيا بعد عام 2011 بمعزل عن جذورها التاريخية المرتبطة بمرحلة التأسيس وبناء الدولة الحديثة وعليه سوف نقوم بدراسة المراحل الثلاث وهي مرحلة الاستقلال ومرحلة الحكم الشمولي ومرحلة ما بعد 2011.

ثالثًا: الجذور التاريخية للأزمة البنيوية

منذ الاستقلال عام 1951، تشكّلت الدولة الليبية ضمن سياق بنيوي هش، اتسم بضعف التجذر المؤسسي، وهيمنة الولاءات القبلية والإقليمية على حساب الانتماء الوطني، فضلًا عن محدودية الخبرة الإدارية والسياسية للنخب الحاكمة، وعلى الرغم من تبنّي دستور ليبرالي أرسى مبادئ الفصل بين السلطات والحريات العامة، فإن هذه المبادئ بقيت في إطارها الشكلي دون أن تتحول إلى ممارسات مؤسسية راسخة، ما حال دون نشوء ثقافة سياسية حديثة قادرة على ضمان المشاركة والمساءلة وتداول السلطة ([18]) ، ومع التحول الاقتصادي الذي رافق اكتشاف النفط في أواخر خمسينيات القرن الماضي، تعزز الطابع الريعي للدولة، حيث جرى توظيف العوائد النفطية في نمط توزيعي بدل توجيهها نحو بناء اقتصاد إنتاجي ومؤسسات فعالة، الأمر الذي أضعف العلاقة التعاقدية بين الدولة والمجتمع، ورسّخ **ثقافة الاعتماد والزبونية** ([19]) فعندما يصبح التعيين والترقيات مبنية على الولاءات لا على الكفاءة، تنهار فعالية الإدارة وتسهم في إضعاف قيم العمل والمبادرة الفردية، وقد شكّلت هذه الاختلالات البنيوية المبكرة أرضية مهيأة لإعادة إنتاج الفشل المؤسسي لاحقًا، سواء خلال مرحلة الحكم الشمولي أو في مرحلة ما بعد 2011 (20)

وعليه، تعكس الأزمة البنيوية في ليبيا بعد عام 2011 حالة من الخلل العميق في بنية النظام الكلي للدولة، إذ فقدت المؤسسات قدرتها على أداء وظائفها، واضطربت علاقات التوازن بين البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولا يمكن النظر إلى هذه الأزمة بوصفها حالة ظرفية قابلة للحل عبر تسويات سياسية قصيرة الأمد، بل باعتبارها أزمة هيكلية ممتدة ناتجة عن ضعف في التأسيس المؤسسي والثقافي لبنية الدولة الحديثة، وهو ما يفسر استدامتها وتعقيد مسارات معالجتها (21) ،ولفهم هذه الأزمة المعقدة، يمكن الاستعانة بمقاربات النظريات البنيوية في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، والتي تركّز على البنى العميقة التي تشكل السلوك السياسي والاجتماعي.

المبحث الثاني: الواقعية البنيوية (Neorealism) والفوضى الهيكلية

يُعدّ البعد الأمني والسياسي أحد المحاور الجوهرية لفهم الأزمة البنيوية التي عصفت بليبيا بعد عام 2011، إذ شكّل انهيار مؤسسات الدولة ، وعلى رأسها المؤسستان الأمنية والعسكرية مدخلًا أساسيًا لتفكك البنية العامة للنظام السياسي والاجتماعي ، من منظور الواقعية البنيوية، التي قدّمها كينيث والتز، يُنظر إلى النظام الدولي باعتباره ساحة فوضوية تفتقر إلى سلطة مركزية ضابطة، الأمر الذي يدفع الدول إلى تبنّي منطق الاعتماد على الذات لضمان بقائها وأمنها. وعند إسقاط هذا الإطار على الحالة الليبية، نجد أن غياب السلطة المركزية بعد سقوط النظام السابق أدّى إلى انتقال الفوضى من المستوى الدولي إلى المستوى الداخلي، حيث تعدّدت مراكز القوة، وتحوّلت الجماعات المسلحة إلى فاعلين مستقلين يتصرّفون بمنطق الدولة داخل الدولة.

في ضوء ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تحليل المظاهر الأمنية للأزمة الليبية من خلال تتبّع مسار تفكك المؤسسة العسكرية،

وتآكل احتكار الدولة للعنف، وتداعيات الانقسام الأمني على مؤسسات الحكم والخدمات العامة، وصولًا إلى مناقشة البعد الرمزي والقيمي للأزمة الذي يعكس تآكل الشرعية وضعف الثقة بين المواطن والدولة، وبذلك يشكّل هذا المبحث حلقة مركزية تربط بين البعد البنيوي المادي للأزمة والبعد الثقافي القيمي الذي ستتناوله المباحث اللاحقة.

أولًا: الفوضى البنيوية ومنطق الاعتماد على الذات.

تُعدّ الواقعية البنيوية، كما قدّمها كينيث والتز (Kenneth Waltz) في كتابه نظرية السياسة الدولية، امتدادًا للواقعية الكلاسيكية، غير أنها تنقل مستوى التحليل من خصائص الفاعلين إلى بنية النظام الدولي ذاتها، حيث تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يتّسم بطابع فوضوي لغياب سلطة مركزية عليا قادرة على تنظيم سلوك الوحدات السياسية. ووفقًا لهذا المنظور، تُجبر الفوضى البنيوية الدول على تبنّي منطق الاعتماد على الذات (Self-help) بوصفه آلية أساسية لضمان الأمن والبقاء([22]).

عند إسقاط هذا الإطار النظري على الحالة الليبية بعد عام 2011، لا يُقصد به تفسير اختلالات المؤسسة العسكرية قبل انهيار الدولة بقدر ما يُستخدم لفهم طبيعة البيئة الأمنية الفوضوية التي نشأت عقب تفكك السلطة المركزية، فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسستين الأمنية والعسكرية، إلى تحوّل المجال الداخلي الليبي إلى ما يشبه نظامًا فوضويًا مصغّرًا تتعدد فيه مراكز القوة، ويتعامل الفاعلون المسلّحون وفق منطق الاعتماد على الذات، في ظل غياب سلطة عليا قادرة على فرض الاحتكار الشرعي للعنف ([23]).

أما اختلالات المؤسسة العسكرية الليبية قبل عام 2011 فقد كانت نتاجًا لبنية داخلية مأزومة اتسمت بالتسييس الممنهج وغياب الاحترافية العسكرية وتآكل العقيدة الوطنية، حيث جرى إضعاف المؤسسة لصالح تشكيلات أمنية موازية تعتمد الولاء الشخصي للنظام السياسي بدل الكفاءة المهنية ([24]).

وقد جعلت هذه العوامل المؤسسة عاجزة عن الصمود أو إعادة التشكل بعد التدخل الخارجي، مما سهّل انزلاق المجال الأمني إلى حالة من الفوضى الهيكلية المستدامة وأسهم في تحويل الأزمة الأمنية من وضع ظرفي إلى فشل مؤسسي ممتد في بنية الدولة الليبية ([25])

ثانيًا: انهيار المؤسسة العسكرية وتفكك احتكار العنف

في أعقاب الثورة، تطور المشهد من صراع ثوري موجّه ضد النظام السابق إلى نزاع مسلح متعدد الأطراف بين قوى سياسية وعسكرية متنافسة تسعى للهيمنة على السلطة والموارد ([26]) وبدل أن يقود هذا التحول إلى توحيد البلاد تحت سلطة دولة مركزية مستقرة، أسهم الصراع على السلطة في اندلاع سلسلة من النزاعات المسلحة المتكرّرة، وصلت في بعض مراحلها إلى حرب أهلية مفتوحة، حيث سعت كل جهة إلى فرض شرعيتها بالقوة.([27]) ونتيجة لذلك، تحولت المؤسسة العسكرية من جيش موحّد إلى مجموعة من الفصائل المسلحة ذات ولاءات متباينة، غالبًا ما ارتبطت بقوى سياسية داخلية أو دعم خارجي، مما عمّق الانقسام الأمني وأضعف قدرة الدولة على بسط سيطرتها على كامل أراضيها ([28]).

وفي هذا السياق، أصبح الفاعلون الليبيون من ميليشيات وقبائل وقوى سياسية يتصرّفون وفق منطق الأمن الذاتي والبقاء في ظل غياب إطار مؤسسي موحّد قادر على تنظيم المجال الأمني واحتكار استخدام القوة ([29]) ،وقد بلغ هذا التفكك ذروته في عام 2014 عندما انقسمت البلاد سياسيًا إلى حكومتين متوازيتين، إحداهما في طرابلس تحت مظلة المجلس الرئاسي، وأخرى في الشرق بدعم من البرلمان وقائد القوات المسلحة خليفة حفتر، مما أدى إلى تعميق الانقسام العسكري وظهور تشكيلات مسلحة متعددة تعمل خارج الأطر الرسمية للدولة، وهو ما شكّل أحد أبرز تجليات الأزمة البنيوية في ليبيا ([30]).

لا يمكن فهم فشل ليبيا في تكوين مؤسسة عسكرية وأمنية موحّدة وفعّالة بعد عام 2011 بوصفه مجرد عجز تنظيمي أو سياسي، بل بوصفه نتيجة مباشرة لانهيار البنية الرمزية والمؤسسية للدولة الحديثة ([31]) .

وفي هذا الإطار، يُعدّ تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 2011 م، أحد العوامل الخارجية التي أسهمت بصورة مباشرة في تعميق هذا الفشل، ولا سيما على مستوى المؤسسة الأمنية والعسكرية، من خلال تدمير البنية المادية والقيادية للمؤسسات، واستهداف مراكز القيادة والسيطرة ومخازن السلاح، ما أسفر عن انهيار الهرمية العسكرية وفقدان الدولة لاحتكارها الشرعي لاستخدام القوة ([32]).

كما ساهم هذا التدخل في إحداث فراغ أمني واسع النطاق في ظل غياب خطة واضحة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية بعد سقوط النظام، الأمر الذي فتح المجال أمام صعود التشكيلات المسلحة غير النظامية وتعدد مراكز القوة، وهو ما عمّق مظاهر التفكك المؤسسي وأدخل الدولة الليبية في مسار طويل من عدم الاستقرار الأمني والسياسي ([33]) ومع ذلك، لا يمكن فصل أثر هذا العامل الخارجي عن الهشاشة البنيوية السابقة للمؤسسة العسكرية الليبية التي كانت تعاني قبل عام 2011 م ، من التسييس وغياب الاحترافية وتآكل العقيدة العسكرية الوطنية، وهو ما جعلها عاجزة عن الصمود أو إعادة التشكل بعد التدخل الخارجي لتتحول الأزمة الأمنية من أزمة ظرفية إلى فشل مؤسسي ممتد ([34]) .

ثالثًا: تداعيات الأزمة الأمنية والعسكرية على مؤسسات الدولة

من منظور بنيوي، تمثل الأزمة الأمنية والعسكرية نقطة ارتكاز رئيسية في تعطيل مشروع بناء الدولة، إذ أفرزت اقتصادًا موازياً قائمًا على الحرب، ورسخت ثقافة العنف بوصفها أداة للحسم السياسي ([35]) وبدل أن تؤدي المؤسسة الامنية و العسكرية دورها كضامن للاستقرار، تحولت إلى أحد أبرز مصادر الهشاشة وهكذا، فإن الفشل في تكوين جيش وطني وأجهزة أمنية مهنية لا يُعد خللًا تقنيًا عابرًا، بل فشلًا بنيويًا مركّبًا نابعًا من غياب المشروع الوطني الجامع وتفكك

القيم التي تقوم عليها الدولة الحديثة وهيمنة الولاءات الجزئية على حساب الانتماء الوطني.([36]) جعل هذا التفتت البنيوي من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، بناء جيش ذي عقيدة وطنية جامعة في ظل انقسام السلطة السياسية وغياب شرعية موحّدة يمكن أن تستند إليها مؤسسة عسكرية واحدة ([37]) كما أدى هذا الانقسام إلى تآكل احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو أحد أهم مقومات السيادة الحديثة، فتحولت ليبيا إلى فضاء أمني مفتوح تتقاطع فيه المصالح الداخلية والخارجية ، ومع غياب استراتيجية شاملة لدمج المقاتلين وغياب قيادة مهنية موحدة، أصبحت المؤسسة العسكرية انعكاسًا مباشرًا للأزمة البنيوية الشاملة التي تعاني منها الدولة الليبية ([38]) .

وقد امتد هذا الفشل البنيوي ليشمل المؤسستين القضائية والإدارية اللتين تأثرتا بصورة مباشرة بانهيار المنظومة الأمنية وغياب سلطة الدولة المركزية ([39]) فبعد عام 2011 واجه القضاء الليبي أحد أكبر التحديات البنيوية في تاريخه الحديث نتيجة تداخل العوامل السياسية والأمنية مع عمل المؤسسات العدلية وتغوّل الجماعات المسلحة على سلطات الدولة ([40]) حيث فقد القضاء قدرته على إنفاذ القانون وضمان سيادته في ظل التهديدات الأمنية وتعدد مراكز القوة، ما أضعف استقلاليته وأفقده فاعليته كحَكَم محايد في إدارة النزاعات وحماية الحقوق.([41]).

وقد وثّقت تقارير محلية ودولية حالات اغتيال وتهديدات استهدفت قضاة ونقابات قانونية، كما تم منع القضاة من دخول المحاكم أو ممارسة مهامهم في بعض المناطق ([42]) .

وأكدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) أن هذه الاعتداءات أدت إلى تعطيل جلسات محاكم وعرقلة مسارات العدالة منذ عام 2013([43]) وفي اجتماع عُقد في أبريل 2025، صرّح النائب العام الصديق الصور بأن "الأجهزة المسؤولة عن جمع الأدلة أصبحت غير فعالة أو خائفة من القيام بواجبها" ([44]) وفي السياق ذاته، انعكس هذا الوضع على الجهاز الإداري للدولة الذي دخل في حالة من الشلل الوظيفي نتيجة تسيس الإدارة وتفشي المحسوبية والزبونية وتآكل معايير الكفاءة والمساءلة، مما أدى إلى انهيار منظومة الحكم الرشيد وتحول الإدارة العامة من أداة لتنفيذ السياسات العامة إلى ساحة لتقاسم النفوذ والموارد (45)

رابعًا: البعد الرمزي والقيمي للأزمة المؤسسية

من منظور البنيوية الاجتماعية، يمكن فهم أزمة القضاء والإدارة العامة في ليبيا بعد عام 2011 ليس فقط كمجموعة من الإخفاقات الوظيفية، بل كبنية رمزية جديدة أعادت تشكيل علاقة السلطة بالقانون والمواطن بالمؤسسة، حيث أصبح القضاء بنية هشّة تتجاذبها مراكز القوة السياسية والمسلحة، مما أدى إلى تفكك المعنى الاجتماعي للعدالة وتآكل الثقة العامة في مؤسسات الدولة (46) ، في هذا الشأن بيّنت تقارير هيومن رايتس ووتش (2025) أن النظام القضائي الليبي بات مجزّأ بين سلطتين متنافستين في الشرق والغرب، ما أدى إلى ازدواجية المرجعية القانونية ، وفقدان المركز البنيوي الموحد الذي يربط مؤسسات القضاء في إطار دولة واحدة([47]) وفي المقابل، تُظهر بيانات البنك الدولي (2024) أن عدد العاملين في القطاع العام ازداد بنسبة 40% منذ عام 2012 دون تحسن في الأداء أو الخدمات، ما يعكس تحوّل البنية الإدارية من نظام عقلاني إلى نظام زبائني يقوم على الولاء لا الكفاءة (48) .

وانطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن أزمة القضاء والإدارة العامة في ليبيا تعبّر عن انهيار بنيوي مزدوج: الأول (رمزي – قيمي)، يتمثل في تفكك النظام الدلالي الذي يربط القانون بالعدالة والشرعية، والثاني (مؤسسي – إداري) يتمثل في ضعف آليات الضبط والمساءلة ([49])

فالبنية القانونية لا تستعيد فعاليتها إلا إذا استعاد المجتمع ثقته في رموزها، والبنية الإدارية لا تُصلح وظائفها إلا إذا أُعيد ترميم القيمة المؤسسية كمفهوم جمعي يعيد التوازن بين المصلحة العامة والخاصة ([50])

خامسًا: انعكاسات الأزمة على الخدمات العامة

لم يقتصر الفشل البنيوي في ليبيا بعد عام 2011 على المجالين الأمني والسياسي، بل امتدّ ليشمل مختلف مؤسسات الدولة الإدارية والخدمية، حيث تفشّى الفساد، وضعفت الكفاءة، وتراجعت الرقابة في أغلب القطاعات الحيوية ، وعانت الإدارات العامة من ترهّل وظيفي، وازدواجية في الصلاحيات، وغيابٍ للشفافية والمساءلة، الأمر الذي انعكس مباشرة على أداء الخدمات العامة، من صحة وتعليم وبنية تحتية ، وفي مقدمة هذه القطاعات يأتي القطاع الصحي الذي يُعدّ من أكثر القطاعات تضررًا بعد عام 2011، حيث تدهورت البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الطبية، وتراجعت الخدمات الأساسية، وانخفض عدد الكوادر الطبية المؤهلة بسبب الهجرة أو انعدام الأمن ([51])،وأصبحت **رحلات العلاج في الخارج** ظاهرة يومية تعكس عجز الدولة عن توفير الرعاية الصحية داخل البلاد، حتى في الحالات البسيطة، ما أدى إلى استنزاف مليارات الدولارات من الأموال العامة سنويًا (52)،ولم تتوقف آثار هذا الخلل عند الجانب الإداري، بل امتدت إلى البعد الإنساني المباشر، إذ دفع المواطن الليبي الثمن الأكبر، فكم من الأسر فقدت أعزّ أفرادها بسبب انتشار الأورام الخبيثة، والأخطاء الطبية الناتجة عن ضعف الكوادر، والأدوية المغشوشة أو منتهية الصلاحية التي غزت السوق المحلي في ظل غياب الرقابة الدوائية (53) ، هذه المآسي اليومية شكّلت وعيًا جمعيًا قاسيًا لدى المواطنين بأن حياتهم لم تعد أولوية لدى مؤسسات الدولة، وأن قيمة الإنسان في ليبيا أصبحت رهينة الفساد وسوء الإدارة (54) هذا الواقع يُجسّد بوضوح الخلل البنيوي في إدارة الخدمات العامة، إذ تحوّلت الصحة من حقّ عام إلى مورد للنفوذ السياسي والمصالح الفردية، ما عمّق فجوة الثقة بين المواطن والدولة، ورسّخ إدراكًا جمعيًا بأن الدولة غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية (55).

سادسًا: مؤشرات الفساد والشلل الإداري

ساهم الفساد الإداري في تكريس التحول البنيوي، حيث صنّفت منظمة الشفافية الدولية (2024) ليبيا في المرتبة 173 من أصل 180 دولة، بمجموع 13 نقطة من 100، ما يضعها ضمن الدول الأكثر فسادًا إداريًا في العالم، هذا التراجع الحاد في مؤشر النزاهة يعكس انهيارًا في البنية الرمزية للقيمة العامة، إذ تحوّل الولاء للمؤسسة إلى وسيلة للمنفعة، وفُقد الإحساس بالمسؤولية العامة كمفهوم بنيوي ينظم سلوك الأفراد داخل الدولة (56).

وفي السياق البنيوي ذاته، تُظهر التقارير الأممية، مثل تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن الهجرة الواسعة للكفاءات القضائية والإدارية أدّت إلى إفراغ المؤسسات من عناصرها الفاعلة، مما زاد من هشاشة البنية المؤسسية، وأدى إلى خلل في إعادة إنتاج المعرفة والشرعية القانونية داخل المجتمع (57).

مما سبق، يمكن القول إن أزمة القضاء والإدارة العامة في ليبيا تعبّر عن انهيار بنيوي مزدوج: الأول (رمزي- قيمي)، يتمثل في تفكك النظام الدلالي الذي يربط القانون بالعدالة والشرعية ، والثاني (مؤسسي- إداري)، يتمثل في ضعف آليات الضبط والمساءلة.

هذه الأزمة البنيوية أعادت تشكيل وعي المواطن الليبي تجاه الدولة، بحيث لم يعد ينظر إليها كمنظومة قيمية وقانونية محايدة، بل كبنية متصارعة تدار عبر الولاءات الشخصية والمصالح الجهوية.

ومن ثم، فإن إصلاح القضاء والإدارة في ليبيا لا يمكن أن يقتصر على الجانب الفني أو التشريعي، بل يجب أن يمتد إلى إعادة بناء البنية الرمزية والثقافية التي تحدد معنى العدالة والانتماء والشرعية، فالبنية القانونية لا تستعيد فعاليتها إلا إذا استعاد المجتمع ثقته في رموزها، والبنية الإدارية لا تُصلح وظائفها إلا إذا أُعيد ترميم "القيمة المؤسسية" كمفهوم جمعي يعيد التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

واما فيما يتعلق بالإدارة العامة فهي تعاني من ترهل شديد، وغياب للرقابة والمساءلة، وانتشار للمحسوبية والواسطة، لم تشهد مؤسسات الدولة إصلاحًا إداريًا حقيقيًا منذ سنوات، مما جعلها عاجزة عن تقديم الخدمات أو تنفيذ السياسات العامة، هناك من ارجع الفشل الاداري في ليبيا وأزمة الكفاءات الي عدة اسباب منها: أن كثير من الكفاءات والخبرات الإدارية هاجر بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية، ففقدت الدولة عنصرها البشري المؤهل، وتراكم الفساد في المستويات العليا والمتوسطة من الإدارة

المبحث الثالث: البنية الاقتصادية والثقافية للأزمة الليبية بعد 2011.

تمثل البنية الاقتصادية والثقافية أحد الأبعاد الحاسمة في تفسير عمق الأزمة الليبية بعد عام 2011، إذ لا يمكن فهم الانهيار المؤسسي والسياسي بمعزل عن السياقات الاقتصادية التي أعادت إنتاج التبعية البنيوية، ولا عن التحولات الثقافية التي أعادت تشكيل الوعي الجمعي تجاه الدولة والمجتمع ، فبعد أن تناول المبحثان السابقان الجوانب السياسية والأمنية للأزمة، يركّز هذا المبحث على المرتكز الاقتصادي والثقافي بوصفهما مكوّنين متداخلين في بنية الأزمة ، فالأول يعكس علاقة ليبيا بالنظام الرأسمالي العالمي وتبعية اقتصادها الريعي، بينما يبرز الثاني التحوّلات الرمزية والقيمية التي أصابت الهوية والوعي الاجتماعي في ظل تآكل مؤسسات الدولة وتفكك مشروعها الوطني، ومن خلال الجمع بين التحليل البنيوي الاقتصادي والمنظور البنائي الثقافي، يسعى الباحث في هذا المبحث إلى إبراز العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والوعي، وبين المادة والفكر، في إنتاج الهشاشة الليبية الراهنة.

أولًا: البنيوية الاقتصادية ونظرية الأنساق العالمية

تقدّم البنيوية الاقتصادية، وبخاصة نظرية الأنساق العالمية (World-Systems Theory) لإيمانويل والرشتاين، رؤية مغايرة تربط أزمات الدول النامية ببنية النظام الاقتصادي العالمي.

فالعلاقات الاقتصادية الدولية، وفق هذا المنظور، منظمة على نحو غير متكافئ يكرّس التبعية بين دول المركز الغنية، ودول الأطراف الفقيرة (58)

في ليبيا يُظهر الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط وارتباطه بالاقتصاد العالمي — نمطًا واضحًا من الدمج غير المتكافئ في النظام الدولي فقد فشلت الدولة الليبية في بناء قاعدة إنتاج محلية مستقلة، وبقيت رهينة لعوائد النفط وتقلبات السوق العالمي، مما عمّق هشاشتها البنيوية وقد بدا هذا الفشل جليًا في مرحلتين تاريخيتين يمكن الاستشهاد بهما:

- **المرحلة الاولي**: قبل 2011، حيث كان النفط يشكل ما يقرب من 95% من إجمالي الصادرات و80% من الإيرادات الحكومية، وتعتمد الموازنات العامة على أسعار النفط العالمية بشكل كامل رغم ضخامة الاحتياطات المالية (مثل ميزانية تجاوزت 44 مليار دولار في 2010)(59). ووجود احتياطات نقدية هائلة، فإن النظام الاقتصادي ظل غير متنوع، شديد الاعتماد على النفط وضعيف القدرة على جذب استثمارات خارج قطاع الطاقة وهو ما وضع ليبيا في مرمى تأثير صدمات الأسعار العالمية والإيقاعات الاقتصادية الدولية. (60)
- **المرحلة الثانية:** بعد الثورة، انهار الإنتاج النفطي بشكل حاد، فتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 60% في 2011 مقارنة بعام 2010، مع انخفاض الإنتاج من نحو 1.6 مليون برميل يوميًا إلى أقل من نصف ذلك بسبب الحرب والصراعات على الحقول والموانئ النفطية (61)

ومابين عام 2011 و2015، قدرت الخسائر الاقتصادية الإجمالية بنحو 216 مليار دولار في الناتج المحلي الحقيقي نتيجة الانقطاع المتكرر في الإنتاج والتصدير والتدهور المؤسسي (62).

كل هذه المؤشرات الاقتصادية ليست مجرد أرقام، من منظور بنيوي تعكس هيمنة النظام الاقتصادي العالمي الذي لا يسمح بنشوء اقتصاد وطني مستقل قائم على الإنتاج والتنويع، بل على التصدير الريعي لسلعة واحدة مرتبطة مباشرة بأسعار الأسواق الدولية

هذا بدوره يعيد إنتاج هشاشة مؤسسية وثقافية واقتصادية تجعل السياسات المحلية عاجزة عن تحقيق تنمية مستدامة خارج إطار السوق العالمي ([63]) وهو ما حدث في الحالة الليبية ففي السنوات التالية، وعلى الرغم من تعافٍ جزئي في الإنتاج ليصل مجدداً إلى نحو 1.2–1.3 مليون برميل يوميًا، ظل الاقتصاد هشًا بسبب النزاعات السياسية المتواصلة التي أدت إلى إغلاقات وقفل الحقول والموانئ, مما تسبب في خسارة ما يقرب من 700 ألف برميل يومياً في بعض فترات النزاع عام 2024 (64) ، كما أن الفساد وسوء إدارة القطاع النفطي منذ 2021 أديا إلى خسائر مالية إضافية ضخمة، فقد كشف تقرير حديث أن تهريب الوقود وخسائر تبعية نظام التبادل النفطي–الوقودي كلف ليبيا ما يقرب من 20 مليار دولار خلال 3 سنوات فقط (2022–2024)، بينما بلغت الخسائر في عام 2024 وحده نحو 6.7 مليار دولار بسبب شبكات التهريب والفساد المؤسسي (65) وأظهرت تقارير تحقيقية وتنموية اخري خلال الفترة 2021–2024 ، أن عمليات التهريب والصفقات غير الشفافة في قطاع الوقود والنفط كبدت ليبيا خسائر بمليارات الدولارات (66) وبهذا فإن الضعف البنيوي للاقتصاد الليبي لا ينبع فقط من سوء الإدارة أو الفساد، بل من بنية التبعية الاقتصادية العالمية التي جعلت قراراته ومؤسساته محكومة بمنطق السوق العالمية أكثر من حاجات المجتمع المحلي

مما سبق يمكن القول إن التجربة الاقتصادية الليبية تجسد بوضوح ما تطرحه النظرية البنيوية من أن الدول الريعية، رغم ثرائها الظاهري، تبقى أسيرة علاقات تبعية وهيمنة اقتصادية تحدّ من قدرتها على تحقيق تنمية حقيقية ومستقلة، فالفشل المتكرر للخطط الاقتصادية في ليبيا قبل 2011 وما بعدها يؤكد أن الخلل ليس في الموارد، بل في البنية العالمية التي توجّه استخدامها ، وقد انعكس هذا الوضع على البنية الثقافية والفكرية، حيث ساهم تدفق الثروة السهل في تعزيز ثقافة استهلاكية تعتمد على الاستيراد بدل الإنتاج، مما أعاد إنتاج أشكال جديدة من التخلف البنيوي رغم الخطاب السياسي الداعي للتحرر الاقتصادي(67)

وفي حين فسّرت المقاربات البنيوية التقليدية الأزمة الليبية من منظور (مادي ــ مؤسساتي)، فإن المقاربة البنائية تتيح فهمًا مكمّلًا للأزمة عبر التركيز على إعادة إنتاج الهويات والقيم الثقافية في سياق هشاشة الدولة بعد2011.

ثانياً: البنائية وأبعاد الهشاشة الثقافية في ليبيا

تركّز المدرسة البنائيّة في العلاقات الدولية، كما قدمها ألكسندر ونت (Alexander Wendt) في Social Theory of International Politics، على أن الواقع الدولي والاجتماعي ليس ماديًا بحتًا، بل هو نتاج للأفكار والقيم والمعايير والهويات التي يبنيها الفاعلون عبر التفاعل الاجتماعي، في هذا الإطار، يُبيّن ونت أن العديد من الظواهر السياسية لا تنشأ من خصائص ثابتة في النظام الدولي أو المحلي، بل من الممارسات والمعاني المشتركة التي تتشكل عبر التاريخ والتفاعلات الاجتماعية بين الفاعلين والمجتمعات.

وبناء على ذلك، يرى البنائيون أن الهياكل الاجتماعية والسياسية هي بنى اجتماعية وليست حقائق مادية ثابتة، وأن الهوية والمصلحة تتشكلان عبر هذه العمليات الاجتماعية (68)

وفي الحالة الليبية، تبرز البنائية كإطار تحليلي مهم لفهم كيف أن الانقسامات الثقافية والجهوية والقبلية لم تسهم فقط في إضعاف بنية الدولة الحديثة، بل أعادت تشكيل معنى الانتماء والسلطة فالمجتمع الليبي يرتكز تاريخياً على ثلاث ركائز أساسية للتماسك الاجتماعي : القبيلة والعائلة والمدينة، وهي عناصر ذات جذور ثقافية عميقة لا تميل تلقائيًا للولاء إلى كيانات الدولة الوطنية الحديثة (69) خلال حكم معمر القذافي، تم توظيف هذه البُنى القبلية بشكل منهجي في ما يمكن وصفه بـــ التسيس القبلي(*) إذ استخدم النظام القبيلة كشبكة نفوذ سياسية واجتماعية لبناء الولاءات وتحقيق الاستقرار النسبي، لكنه في الوقت ذاته أضعف بنية الدولة الحديثة وعمّق الانقسامات الاجتماعية، وقد أدّى ذلك إلى تعميق الولاءات القبلية والجهوية على حساب الولاء الوطني، مما أسّس لبيئة سياسية هشّة تتسم بضعف مؤسسات الدولة وتراجع سيادتها على كامل التراب الوطني .

ومع انهيار النظام المركزي عام 2011، تراجع دور الدولة بشكل كبير، وبرزت قوى مسلحة متعددة تحت شعارات الثورة لكنها سرعان ما تحولت إلى فصائل جهوية ومصلحية ذات ولاءات مناطقية أو أيديولوجية مختلفة تعمل خارج إطار الدولة أو ضمن صراع مباشر على تمثيلها وتفرض إرادتها بالقوة (71)

أدى هذا التحول إلى تفكك الهوية الوطنية الجامعة، وضعف قيم المواطنة والشرعية المؤسسية، بحيث أصبح الانتماء إلى المكان أو الجماعة أهم من الانتماء للوطن ككل، هذا التحول في بنية الولاءات الاجتماعية خلق بيئة منغلقة متشككة في الآخر، حيث يُنظر إلى الأفراد والمجموعات في كثير من الأحيان كأعداء أو منافسين بدلاً من شركاء في بناء المجتمع(72)

وفي هذا السياق، ظهر مفهوم الأمن في ليبيا كظاهرة محلية أكثر من كونه ظاهرة وطنية فأصبحت كل مدينة أو منطقة تسهم في فرض أمن ذاتي، غالبًا على حساب الدولة المركزية. وهذه الحالة أدّت إلى تراجع هيبة القانون، وانتشار الجريمة المنظمة، والتهريب، والاتجار بالبشر والسلاح، وهو ما ساهم أيضًا في تعقيد المشهد العسكري عبر التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، إذ تحولت ليبيا إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي تُموّل وتدعم فيها بعض الدول فصائل مسلحة متنازعة على السلطة ([73])

ضمن هذه البيئة الممزقة، برزت التيارات الدينية المتشددة كبدائل أيديولوجية تقدم نفسها بوصفها "حارسة للهوية والدين" في ظل انهيار المرجعية الوطنية. وقد لوحظ أن تمدد الجماعات المتطرفة في ليبيا يعكس ضعف الهوية الوطنية الجامعة وضمور الفكر المدني، مما أتاح للأيديولوجيات العابرة للحدود أن تملأ الفراغ الثقافي والسياسي الذي خلفته الأزمات المتراكمة (74) بناء على هذا التحليل البنائي، يمكن القول إن الأزمة الليبية ليست مجرد صراع سياسي أو اقتصادي، بل هي أزمة هوية وبناء اجتماعي، حيث تتفاعل الهويات الفرعية والثقافية والجهوية مع العوامل الأمنية والسياسية لتعيد تشكيل مفهوم الدولة والسلطة والانتماء داخل المجتمع الليبي.

ثالثاً: التكامل البنيوي في تفسير الأزمة الليبية.

تُظهر المقارنة بين النظريات السابقة أن الأزمة البنيوية الليبية لا يمكن فهمها من زاوية واحدة فقط، بل تتطلب مقاربة بنيوية مركّبة تجمع بين:

البعد	النظرية المفسرة	المضمون في الحالة الليبية
الأمني – السياسي	الواقعية البنيوية	انهيار سلطة الدولة وتعدد مراكز القوة.
الاقتصادي – الدولي	البنيوية الاقتصادية	تبعية هيكلية للنظام الرأسمالي العالمي.
الثقافي – الهوياتي	البنائية	انقسام الهوية الوطنية وضعف البنية القيمية

وعلية يتضح بأن الأزمة البنيوية الليبية هي نتاج تفاعل معقّد بين فوضى سياسية داخلية، وتبعية اقتصادية خارجية، وتفكك ثقافي وهوياتي ، ولا يمكن تجاوزها إلا بإصلاح شامل يعيد بناء البنية المؤسسية والاقتصادية والثقافية على أسس وطنية متماسكة ومستقلة.

ويمكن دعم التحليل السابق بالاستعانة بنظريات مكمله مثل نظرية الدولة الهشة (Fragile States Theory) التي **تركز على فقدان الدولة احتكار العنف وفشلها في تقديم الخدمات العامة** ([75]) وبـ نظرية ما بعد الاستعمار (Post-Colonial Theory) التي تربط الأزمة ببقايا البنى الاستعمارية التي أسست لدولة ضعيفة البنية والهُوية ([76])

كما أن الأزمة البنيوية في ليبيا لم تقتصر على الضعف المؤسسي والسياسي فحسب، بل تعدّتها إلى أبعاد إنسانية خطيرة تمثلت في خسائر بشرية واسعة ونزوح جماعي للسكان داخليًا وخارجيًا، مما يعكس عمق الأثر الاجتماعي للأزمة الأمنية والعسكرية الممتدة منذ 2011.([77])

يري الباحث ومن خلال تحليل الواقع الليبي بعد 2011 ، إن الأزمة الحالية هي نتيجة تراكمية لفشل مؤسساتي متجذر في مؤسسات سياسية بلا شرعية ،ومؤسسات أمنية بلا وحدة ، مؤسسات اقتصادية بلا رؤية ، مؤسسات قضائية بلا استقلال ، ومؤسسات إدارية بلا كفاءة .

هذا الوضع خلق حالة من اللا دولة ،حيث لم تعد هناك سلطة جامعة أو مرجعية قانونية موحدة فالولاء أصبح محليًا، والقرار مؤقتًا، والمصلحة فردية،في غياب مشروع فكري وطني جامع.

اذا يمكن القول نظرياً في الحالة الليبية، لا يمكن الفصل بين الأزمة البنيوية والأزمة البنائية؛ إذ تشكّلتا في علاقة جدلية دائرية، حيث أنتجت البنية الهشة وعيًا مأزومًا، وأعاد هذا الوعي بدوره إنتاج الفشل البنيوي.

وبهذا يتضح أن الأزمة الليبية ليست سياسية فقط، بل ثقافية في عمقها، ففي غياب القانون والمؤسسات، تراجعت مفاهيم الانتماء والمواطنة فلم يعد المواطن يشعر أن الدولة تحميه أو تمثله، بل أصبح يرى نفسه في مواجهة معها، وانتقلت ثقافة "الحقوق والواجبات" إلى " ثقافة الغنيمة والمصلحة " ، حيث كل فئة تبحث عن نصيبها من السلطة والثروة .

وتؤكد الازمة البنيوية في الدولة الليبية إنّ جوهر الدولة لا يقوم فقط على القوانين والمؤسسات، بل على الثقافة السياسية والاجتماعية التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات، فحين تضعف منظومة القيم المشتركة، وتنهار الثقة بين المواطن والدولة، تفقد المؤسسات معناها، ويصبح الصراع على السلطة هو القاعدة، لا الاستثناء .

رابعاً: المقاربات السوسيولوجية لتفسيرالأزمة الثقافية في ليبيا

يعدّ البعد الثقافي والاجتماعي أحد المفاتيح الجوهرية لفهم طبيعة الأزمة الليبية بعد عام 2011، إذ لا يمكن تفسير الفشل المؤسسي والسياسي بمعزل عن التحوّلات القيمية والمعرفية التي طالت المجتمع ، في هذا السياق تبرز المقاربات السوسيولوجية، وبخاصة أفكار بيير بورديو وأنطونيو غرامشي، بوصفها أدوات تحليلية تساعد على فهم العلاقة بين السلطة والثقافة، وكيف تسهم اللغة والإعلام والتعليم والدين في إعادة إنتاج الهيمنة أو مقاومة التغيير.

1: العنف الرمزي وإعادة إنتاج الوعي الجمعي

يقدّم بيير بورديو مفهوم العنف الرمزي باعتباره أحد أخطر أشكال السيطرة الاجتماعية غير المباشرة، إذ تمارس النخب السياسية والثقافية نفوذها من خلال الرموز والمعاني لا عبر القوة المادية ([78]) وفي الحالة الليبية، يمكن ملاحظة هذا العنف الرمزي في الخطاب الإعلامي والسياسي بعد عام 2011، حيث جرى إنتاج سرديات تُشرعن الفوضى والانقسام الجهوي وتُقدّم العنف بوصفه بطولة أو مقاومة، مما أسهم في إعادة تشكيل الوعي الجمعي وتطبيع المجتمع مع حالة الانقسام.

كما يطرح بورديو مفهوم رأس المال الثقافي الذي يشمل المعارف واللغة والذوق الاجتماعي ويرى أنّ تراجع هذا النوع من رأس المال يؤدّي إلى صعود أشكال رمزية جديدة للنفوذ، مثل الانتماءات القبلية أو الإعلامية (79) ، وهو ما تجسد في ليبيا حين احتلّت شبكات التواصل موقع "النخبة الثقافية"، وأصبح رأس المال الرمزي أهم من رأس المال المعرفي.

2: الهيمنة الثقافية وإعادة تعريف القيم

ركز انطونيو غرامشي، على مفهوم الهيمنة الثقافية (Cultural Hegemony)، موضحًا أنّ السيطرة السياسية لا تتحقق فقط عبر القوة المادية، بل من خلال إنتاج منظومة قيم ومعانٍ يقتنع بها الناس طواعية (80)

ومن هذا المنظور، يمكن القول إن الخطاب الإعلامي الليبي بعد 2011 مارس شـــكلاً من الهيمنة الثقافية، حيث أُعيد تعريف مفاهيم مثل "الحرية" و"الوطنية" و"الدين" بما يخدم مصـــالح قوى معينة، فســـاهم ذلك في إرباك الوعي الجمعي وتكريس الانقسام بدل توحيد المجال العام.

هذه المقاربتان تســاعدان في فهم كيف تعمل القوة من خلال اللغة والإعلام والثقافة، وكيف تُنتج الأزمة الثقافية إعادة إنتاج للأزمة السياسية نفسها.

3: التحوّلات الاجتماعية والثقافية بعد2011

أدّت سنوات الحرب والانقسام إلى تحوّلات عميقة في البنية الثقافية والفكرية للمجتمع الليبي، حيث نشأت ثقافة جديدة تُبرّر العنف وتُشـــرعن الانتهازية، وتراجعت منظومة القيم التقليدية التي كانت تربط بين الليبيين، مثل التضـــــامن والكرم والمســـؤولية الجماعيه ، حلّت محلّها قيم فردية ومناطقية قائمة على المصـــلحة، وبرزت ظاهرة الارتباك المفاهيمي في الثقافة السياسية،حيث اختلطت مفاهيم الدولة والنظام، والحرية والفوضى، والدين والسياسة ، وساعد على ذلك الانتشار الواسع لوسائل الإعلام الجديدة التي نقلت الخطاب السياسي إلى فضاءات تفتقر إلى العمق والتحليل، مما زاد من هشاشة الوعي العام (81)

4: الإعلام وثقافة الانقسام

شهدت ليبيا بعد 2011 انفجارًا إعلاميًا هائلًا، إلا أن هذا التوسع الكمي لم يُنتج وعيًا نوعيًا فتحوّل الإعلام من منبر للتنوير إلى أداة تعبئة سياسية وجهوية، وساهم في تكريس عبادة الرموز والشخصنة السياسية على حساب مؤسسات الدولة ،وهذه الظاهرة تُعرَف في الأدبيات السياسية بمفهومي"**عبادة الشخصية** "و "**الشخصنة السياسية**" (82)، وهي من أبرز مظاهر العنف الرمزي الذي تحدّث عنه بورديو، حيث تُكرَّس السلطة في الرموز لا في القوانين والمؤسسات، كما ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي في ترسيخ الانقسام وتعميق الاستقطاب، إذ تحوّلت إلى ساحة صراع رمزي يعاد فيها إنتاج الولاءات، وانحدر الخطاب من النقاش العقلاني إلى "الترند اللحظي" و"الفضيحة السياسية.

بهذا المعنى، لعب الإعلام دورًا في إعادة تشكيل السلطة الثقافية على حساب الشرعية المؤسسية(83) وقد أظهرت تقارير واستبيانات محلية أن الجمهور بات يلحظ تحوّل الإعلام من سلطة رقابية وتثقيفية إلى مرآة لانقسام الخريطة السياسية والاجتماعية، في ظل ارتباط بعض المنصّات الإعلامية بأطراف سياسية أو مسلّحة، الأمر الذي أسهم في تقوية شبكات نفوذ محلية وأثّر سلبًا على مصادر الشرعية والسلطة (84) وانعكس هذا الاستقطاب على الحياة اليومية، حيث تحوّلت النقاشات داخل المقاهي وبيوت العائلات إلى صراعات رمزية حول الأشخاص والانتماءات، بدل أن تكون نقاشات حول القضـــايا العامة، وهو ما قوّض إمكانية تشـــكّل **رأي عام وطني** قائم على قيم المواطنة والقانون ([85]) كما احتلّت شـــبكات التواصل الاجتماعي موقع النخبة الفكرية والثقافية، وأسهم في إضعاف الوعي الجمعي(86)

5: التعليم والخطاب الديني وأزمة الوعي

لم ينجُ قطاع التعليم من تأثيرات الانقسام، إذ تراجعت الجودة الأكاديمية، وضعف الانضباط، وانتشرت المحسوبية في التعيينات، فتحوّل التعليم إلى شهادة بلا مضمون، ما أدى إلى إضعاف فكرة المواطنة والانتماء الوطني ،(87) وفي المقابل شهد الخطاب الديني تحولًا نحو التسييس والتشدد، فغابت المرجعية الدينية الجامعة، وتحوّل الدين من عامل وحدة إلى أداة صـــــــــــــــراع ســـــــــــــــيـــــــــــــــاســـــــــــــــي

كل ذلك ساهم في تكوين وعي منقسم ومشوّه لا يؤمن بقيم الحوار أو التسامح، بل يغذّي الصراع والتمييز، ويقوّض فرص بناء مشروع وطني جامع ([88])

6: أزمة الوعي المجتمعي وإعادة إنتاج الفشل المؤسسي

من خلال ما سبق، يتضح أن الفشل المؤسسي في ليبيا بعد 2011 لا يمكن فصله عن الأزمة الثقافية والفكرية التي أعادت تشكيل وعي المجتمع وسلوكه السياسي ، فضعف الثقافة السياسية، وهيمنة الولاءات الشخصية والرمزية، وانتشار الخطاب الإعلامي الاستقطابي، وتراجع دور التعليم والمؤسسات الدينية، أسهمت جميعها في تقويض الأسس الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة الحديثة

وعليه، فإن الفشل المؤسسي في الحالة الليبية هو نتاج تفاعل معقّد بين خلل بنيوي في مؤسسات الدولة وأزمة ثقافية عميقة تُعيد إنتاج هذا الخلل عبر الوعي الجمعي والسلوك الاجتماعي ، ومن ثم، فإن أي مشروع لإعادة بناء الدولة يظل قاصرًا ما لم يُرفق بإصلاح ثقافي طويل المدى يستهدف ترسيخ قيم المواطنة، واحترام القانون، والنقد العقلاني، بوصفها شروطًا أساسية لنجاح الإصلاحات السياسية والإدارية وتحقيق الاستقرار المستدام. ([89])

المبحث الرابع : الجدلية التفاعلية بين الأزمة البنيوية والأزمة البنائية في الدولة الليبية

تُظهر نتائج هذه الدراسة أن الأزمة التي واجهتها الدولة الليبية بعد عام 2011 ، لا يمكن اختزالها في بُعدٍ واحد، بل تتجلى بوصفها نتاج علاقة جدلية تفاعلية بين الأزمة البنيوية والأزمة البنائية، فقد أسهم الانهيار البنيوي لمؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسستين الأمنية والعسكرية، وتفكك الجهاز الإداري، وغياب سلطة مركزية فاعلة، في إعادة تشكيل البنية المعرفية

والقيمية للمجتمع الليبي، وأدّى هذا الواقع إلى تآكل مفهوم الدولة الحديثة، وتراجع الثقة في المؤسسات الرسمية، وصعود أنماط بديلة للشرعية قائمة على الانتماءات الأولية، من القوة غير الرسمية.

وفي المقابل، لم تبقِ الأزمة البنائية محصورة في مستوى الوعي والتصورات الثقافية فحسب، بل أعادت إنتاج الفشل البنيوي للدولة عبر شرعنة العنف، وإضعاف الامتثال للقانون، وتعميق منطق الغنيمة والاقتصاد غير الرسمي، وهو ما ساهم في إدامة هشاشة البنية المؤسسية، وعرقلة جهود إعادة بناء الدولة على أسس حديثة، وبذلك، تحوّلت العلاقة بين البعدين البنيوي والبنائي إلى علاقة دائرية مغلقة، تُغذّي فيها الاختلالات المؤسسية أزمة الوعي، في حين تُعيد أزمة الوعي إنتاج الفشل المؤسسي.

وعليه، تؤكد الدراســـة أن الأزمة الليبية بعد 2011 ،هي أزمة مركبة ذات طابع تفاعلي، لا يمكن تجاوزها من خلال إصـــلاحات جزئية أو معالجات تقنية معزولة، فمعالجة الخلل البنيوي دون الالتفات إلى البُعد الثقافي والقيمي تُفضـــي إلى إعادة إنتاج الأزمة، تمامًا كما أن إصلاح الوعي دون إعادة بناء مؤسسات الدولة يظل عاجزًا عن إحداث تحوّل فعلي في بنية الحكم والاستقرار.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن جوهر الأزمة الليبية لا يكمن في صراع على السلطة فحسب، بل في أزمة وعي وثقافة سياسية حالت دون ترسيخ قيم الدولة الحديثة، وفي مقدمتها سيادة القانون، والمواطنة، والمساءلة، وقبول الاختلاف، وقد أظهر مسار ما بعد 2011 أن فشل الدولة ارتبط ارتباطًا وثيقًا بفشل المجتمع في إنتاج ثقافة مدنية تُعلي من شأن القانون، وتُجرّم الفساد، وتُقيّد العنف، وتحتضن التعددية بوصفها مصدر قوة لا تهديدًا للوحدة.

وانطلاقًا من ذلك، فإن إعادة بناء الدولة الليبية تقتضي مشروعًا وطنيًا شاملًا لا يقتصر على إعادة إعمار المؤسسات، بل يمتد إلى إعادة بناء الإنســـان الليبي ذاته، عبر إصـــلاح منظومات التعليم، والإعلام، والخطاب الديني، وتنمية دور الثقافة والفن في ترميم الذاكرة الجمعية وبناء الثقة المجتمعية ، كما تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف الهوية الوطنية الليبية بوصفها هوية جامعة وتعددية في آن واحد، تستوعب أبعادها العربية والإفريقية والمتوسطية، بعيدًا عن الإقصاء أو الانغلاق.

وتخلص الدراسة إلى أن المصالحة الوطنية الحقيقية لا تبدأ بتوقيع الاتفاقات السياسية وحدها، بل بتصالح القيم قبل تصالح المؤسسات، وباستعادة النخبة الأكاديمية والثقافية لدورها في قيادة الوعي العام، بعيدًا عن خطاب الانفعال والاصطفاف. فالتحدي الجوهري الذي تواجهه ليبيا اليوم لا يتمثل فقط في إدارة الســـلطة أو تقاســـم الموارد، بل في معركة أعمق تتعلق بإعادة بناء العقل الجمعي، بوصفه الشرط الأساسي لأي انتقال ناجح نحو دولة مستقرة وحديثة.

الملخص (Abstract)

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل الأزمة البنيوية في ليبيا بعد عام 2011 من خلال مقاربة بنيوية–بنائية متعددة المســـتويات تجمع بين تحليل البنية المادية للدولة (المؤسسات، الاقتصاد، الأمن) والبنية الرمزية (الوعي، القيم، الهوية).

انطلقت الدراسة من فرضية أن تفكك الدولة الليبية ليس مجرد نتيجة للصراع السياسي أو التدخل الخارجي، بل هو نتاج تفاعل جدلي بين انهيار البنى المؤسسية وفشل المنظومات القيمية التي تشكّل وعي الأفراد والجماعات.

أظهرت النتائج أن الانهيار البنيوي في مؤسسات الدولة — ولا سيما الأمنية والعسكرية والإدارية — قد أعاد تشكيل الوعي الجمعي الليبي، وأضعف منظومة القيم المدنية، وأنتج بدائل للشرعية قائمة على الانتماءات القبلية والمناطقية. وفي المقابل، أعادت الأزمة الثقافية إنتاج الفشل المؤسسي من خلال شرعنة العنف وتطبيع الفساد وإضعاف الثقة بالدولة.

وتخلص الدراسة إلى أن تجاوز الأزمة الليبية يتطلب مشروعًا وطنيًا شاملًا يدمج بين إعادة بناء المؤسسات وإصلاح الوعي الجمعي، ويركّز على التعليم والإعلام والثقافة كمدخل لإعادة تأسيس الدولة الحديثة على أسس المواطنة والمساءلة وسيادة القانون.

النتائج

تُظهر نتائج هذه الدراســـة أن الأزمة التي واجهتها الدولة الليبية بعد عام 2011 لا يمكن اختزالها في بُعدٍ واحد، بل تتجلى بوصفها نتاج علاقة جدلية تفاعلية بين الأزمة البنيوية والأزمة البنائية

فقد أسهم الانهيار البنيوي لمؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسستين الأمنية والعسكرية، وتفكك الجهاز الإداري، وغياب سلطة مركزية فاعلة، في إعادة تشكيل البنية المعرفية والقيمية للمجتمع الليبي.

أدّى هذا الواقع إلى تآكل مفهوم الدولة الحديثة، وتراجع الثقة في المؤسسات الرسمية، وصعود أنماط بديلة للشرعية قائمة على الانتماءات الأولية ومصادر القوة غير الرسمية.

وفي المقابل، لم تبقَ الأزمة البنائية محصورة في مستوى الوعي والتصورات الثقافية فحسب، بل أعادت إنتاج الفشل البنيوي للدولة عبر شرعنة العنف، وإضعاف الامتثال للقانون، وتعميق منطق الغنيمة والاقتصاد غير الرسمي، وهو ما ساهم في إدامة هشاشة البنية المؤسسية وعرقلة جهود إعادة بناء الدولة على أسس حديثة.

تحوّلت العلاقة بين البعدين البنيوي والبنائي إلى علاقة دائرية مغلقة، تُغذّي فيها الاختلالات المؤسسية أزمة الوعي، بينما تُعيد أزمة الوعي إنتاج الفشل المؤسسي.

وعليه، تؤكد الدراســـة أن الأزمة الليبية بعد عام 2011 هي أزمة مركّبة ذات طابع تفاعلي، لا يمكن تجاوزها من خلال إصلاحات جزئية أو معالجات تقنية معزولة.

فمعالجة الخلل البنيوي دون الالتفات إلى البُعد الثقافي والقيمي تُفضي إلى إعادة إنتاج الأزمة، تمامًا كما أن إصلاح الوعي دون إعادة بناء مؤسسات الدولة يظل عاجزًا عن إحداث تحوّل فعلي في بنية الحكم والاستقرار.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن جوهر الأزمة الليبية لا يكمن في صراع على السلطة فحسب، بل في أزمة وعي وثقافة سياسية حالت دون ترسيخ قيم الدولة الحديثة، وفي مقدمتها سيادة القانون، والمواطنة، والمساءلة، وقبول الاختلاف.
وقد أظهر مسار ما بعد 2011 أن فشل الدولة ارتبط ارتباطًا وثيقًا بفشل المجتمع في إنتاج ثقافة مدنية تُعلي من شأن القانون، وتُجرّم الفساد، وتُقيّد العنف، وتحتضن التعددية بوصفها مصدر قوة لا تهديدًا للوحدة.
وانطلاقًا من ذلك، فإن إعادة بناء الدولة الليبية تقتضي مشروعًا وطنيًا شاملًا لا يقتصر على إعادة إعمار المؤسسات، بل يمتد إلى إعادة بناء الإنسان الليبي ذاته ، عبر إصلاح منظومات التعليم، والإعلام، والخطاب الديني، وتنمية دور الثقافة والفن في ترميم الذاكرة الجمعية وبناء الثقة المجتمعية.
كما تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف الهوية الوطنية الليبية بوصفها هوية جامعة وتعددية في آن واحد، تستوعب أبعادها العربية والإفريقية والمتوسطية، بعيدًا عن الإقصاء أو الانغلاق.
وتخلص الدراسة إلى أن المصالحة الوطنية الحقيقيه لا تبدأ بتوقيع الاتفاقات السياسية وحدها، بل بتصالح القيم قبل تصالح المؤسسات، وباستعادة النخبة الأكاديمية والثقافية لدورها في قيادة الوعي العام بعيدًا عن خطاب الانفعال والاصطفاف ، فالتحدي الجوهري الذي تواجهه ليبيا اليوم لا يتمثل فقط في إدارة السلطة أو تقاسم الموارد، بل في معركة أعمق تتعلق بإعادة بناء العقل الجمعي، بوصفه الشرط الأساسي لأي انتقال ناجح نحو دولة مستقرة وحديثة.

الخاتمة

اختُتمت هذه الدراسة بتأكيد أن الأزمة البنيوية الليبية تمثل نموذجًا فريدًا لتفاعل العوامل المادية والرمزية في تشكيل فشل الدولة ،فمن جهة أفرزت هشاشة المؤسسات وانعدام الحوكمة صراعات سياسية واقتصادية متكرّرة، ومن جهة أخرى، ساهمت أزمة الوعي والثقافة في تكريس الانقسام وإضعاف مشروعية الدولة الحديثة.
إن تجاوز هذه الأزمة يتطلب رؤية شاملة تُعيد الاعتبار للإنسان بوصفه محور التنمية والإصلاح، وتعيد الثقة في مؤسسات الدولة باعتبارها الإطار المنظم للعقد الاجتماعي الجديد.
وبذلك، فإن التحول نحو الاستقرار والدولة المدنية في ليبيا لا يمكن أن يتحقق إلا بإصلاح متزامن للبنية والوعي، للمؤسسة والعقل، للقانون والقيمة

التوصيات

1. تبنّي مشروع وطني شامل لإعادة بناء الدولة يقوم على التكامل بين إعادة الإعمار المادي والإصلاح الثقافي.
2. إصلاح منظومة التعليم والإعلام لترسيخ قيم المواطنة، والعقل النقدي، والوعي المدني.
3. إعادة هيكلة مؤسسات القضاء والإدارة لضمان الشفافية والمساءلة والاستقلالية المهنية.
4. مكافحة الفساد المؤسسي عبر تفعيل الأجهزة الرقابية المستقلة وتطبيق مبدأ الإفصاح المالي.
5. تطوير قطاع الصحة والخدمات العامة ليصبح مقياسًا لشرعية الدولة وقدرتها على خدمة المواطن.
6. إعادة دمج الفئات المسلحة والمقاتلين السابقين في مؤسسات الدولة ضمن برامج وطنية للتأهيل المهني والاجتماعي.
7. تشجيع النخبة الأكاديمية والثقافية على استعادة دورها في صياغة الوعي الوطني وبناء خطاب عام جامع.
8. اطلاق مشروع للمصالحة الثقافية والفكرية يُعلي من قيم التسامح، والاختلاف، والمواطنة المشتركة كأساس للوحدة الوطنية.

---

[1] فؤاد هيكل، الدولة الهشة في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ولمزيد من التفاصيل راجع تقرير

. Fund for Peace. *Fragil States Index 2023: Methodology and Indicators*. Washington, D.C.: The Fund for Peace, 20233_2 ، ص. .

[2] Migdal, Joel S. Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World. Princeton: Princeton University Press, 1988, pp. 1–5.

[3] Bourdieu, Pierre. Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity Press, 1991, pp. 163–170.

[4] Fukuyama, Francis. Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014.p(25–27).

[5] Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. The Narrow Corridor: States, Societies, and the Fate of Liberty. New York: Penguin Press, 2019 p82-85

[6] يُعدّ مؤشر الدول الهشّة (Fragile States Index) أحد أهم الأدوات التحليلية التي تُستخدم لقياس مدى قوة أو هشاشة الدول، حيث يصنّفها وفق مستويات متدرجة على النحو الآتي:

1.الدولة القوية (Strong State): تتميز بمؤسسات مستقرة، واحتكار شرعي للعنف، وشرعية سياسية عالية، وقدرة فعّالة على تقديم الخدمات العامة. مثل: النرويج، كندا، اليابان.

2.الدولة الضعيفة (Weak State): تعاني ضعفًا جزئيًا في القدرات التنفيذية أو الأمنية، مع وجود فساد إداري لا يصل إلى حد تهديد بقاء الدولة مثل باكستان، ونيجيريا في بعض المراحل.

3.الدولة الهشّة (Fragile State): تفقد السيطرة على أجزاء من إقليمها، وتضعف شرعيتها السياسية، وتظهر جماعات مسلحة موازية للدولة، مع احتمال التدخل الخارجي أو الانقسام المجتمعي الحاد. مثل: ليبيا، واليمن.

4.الدولة المنهارة (Failed or Collapsed State): تنهار مؤسساتها بشكل شبه تام، وتفقد الحكومة السيطرة على العاصمة، وتنعدم الخدمات العامة وسيادة القانون. علي سبيل المثال : الصومال في التسعينيات، وأفغانستان بعد 2021.

وهكذا، تُعدّ ليبيا نموذجًا للدولة الهشّة التي تشهد تراجعًا في السيطرة المركزية وتنافسًا بين قوى محلية متنازعة، مما يجعلها تقع في المنطقة الرمادية بين الضعف والانهيار الكامل، ولمزيد من التفاصيل حول، الفروق بين الدول القوية والضعيفة والمنهارة(راجع) Rotberg, R. *The Failure and Collapse of Nation-States* في كتاب *When States Fail: Causes and Consequences*) — Princeton University Press —)

[7] Fund for Peace. (2024). Fragile States Index 2024 Annual Report. Retrieved from https://fragilestatesindex.org

8 أشواق عباس،أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016. ص51

9 سالم العيساوي، الأزمات البنيوية في الدول الضعيفة: مقاربة تحليلية. طرابلس: مركز البحوث السياسية، 2018م.

10 ناصر المهدي، ضعف الشرعية وبناء الدولة في العالم العربي، بيروت: دار الفكر العربي، 2016م.

11 عبد الله الطيف، التنمية والاقتصاد الريعي في الدول العربية، عمان: دار الفكر ، 2019م.

12 ناصر العيساوي، الإدارة العامة في الدول النامية، عمان، دار صفاء، 2019م .

13 Horowitz, D. Ethnic Groups in Conflict. University of California Press, 2000.

[14] Strange, S. *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy*. Cambridge University Press, 1996.

[15] North, D. *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge University Press, 1990.

16 يوسف الهاشمي،، أزمة الهوية الوطنية في المجتمعات العربية، تونس: دار المعرفة، 2021م.

17 أشواق عباس، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص. 51ـ53.

18 Vandewalle, D. A History of Modern Libya. Cambridge University Press, 2012.

[19] تعني ثقافة الاعتماد على الدولة والزبونية :(patronage) تركيز السياسات على الشبكات الزبائنية والعلاقات الشخصية بدلًا من كفاءة المؤسسات يعزّز محاور الفساد والإهمال المؤسسي، لمزيد من المعلومات، راجع دراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،2024 عن تحليل المخاطر بليبيا.E/ESCWA/CL6.GCP/2024/CP.1

20 علي عبد اللطيف احميدة، تكوين الدولة الحديثة في ليبيا: من الاستعمار إلى الثورة، طرابلس: مركز دراسات ليبيا المستقبل، 2011

21 Bourdieu, P. Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity Press, 1991.

[22] Waltz, K. Theory of International Politics. Addison-Wesley, 1979, p. 88–95.

23 مصطفي بوزو،. الأمن والدولة في ليبيا بعد 2011. المركز الليبي للبحوث، 2020، ص 61ـ63.

24 محمد العبيدي، إشكالية المؤسسة العسكرية في ليبيا المعاصرة. جامعة مصراتة، 2019، ص 74ـ76.

25 uzan, B. & Hansen, L. The Evolution of International Security Studies. Cambridge University Press, 2009, p. 112–115.

26 Anderson, L. "The State and Social Transformation in Libya." Middle East Journal, Vol. 67, No. 3, 2013, p. 355–357.

27 المجلس الأعلى للدولة . تقرير الصراع المسلح في ليبيا 2011ـ2020، طرابلس، 2021، ص 42ـ44.

28 UNSMIL. Annual Human Rights Report: Libya 2015. United Nations, Geneva, p. 27–29.

29 Vandewalle, D. A History of Modern Libya. Cambridge University Press, 2012, p. 210–215.

30 العيساوي، ناصر ·الأزمة الأمنية في ليبيا: الأسباب والمسارات ·دار البيان، 2021، ص 98_102

31Rotberg, R. When States Fail: Causes and Consequences. Princeton University Press, 2004 P.1-7

32 NATO. Libya Operation Unified Protector: Final Report. Brussels, 2012, p. 33–36.

33 UNDP. Post-Conflict Reconstruction and Institution Building in Libya Tripoli, 2014 p. 15–18.

34.عمر بويصيري، التدخل الدولي وإعادة إنتاج الفوضى في ليبيا. مركز البحوث المغاربية، 2020، ص 51_54

[35] Keen, D. The Economic Functions of Violence in Civil Wars. IISS, 2008, p. 22–26.

[36] Migdal, J. Strong Societies and Weak States. Princeton University Press, 1988, p. 8–10.

37 Fukuyama, F. State-Building: Governance and World Order in the 21st Century. Cornell. University Press, 2004, p. 42–45.

38 Bourdieu, P. Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity Press, 1991, p. 163–165.

[39] وزارة العدل الليبية. تقرير أداء المؤسسات القضائية 2012_2023. طرابلس، 2024، ص 31_33.

[40] هيومن رايتس ووتش. تقرير ليبيا: العدالة المعلّقة. نيويورك، 2023، ص 12_15.

[41] . UNSMIL. Rule of Law Report: Libya 2024. Geneva, p. 19–21

[42] منظمة المحامين الليبيين · تقرير الانتهاكات ضد القضاء والمحامين ·بنغازي، 2022، ص 9_11

43 . UNSMIL. Human Rights Updates: Libya 2013–2024. Geneva, p. 40–42

44 تصريحات النائب العام الصديق الصور، الجلسة العامة للمجلس الأعلى للقضاء، طرابلس، 23 أبريل 2025.

45 وزارة الخدمة المدنية الليبية. تقرير الإصلاح الإداري. طرابلس، 2024، ص 22_25.

46 .Habermas, J. The Theory of Communicative Action. Boston: Beacon Press, 1984, p. 89–92

47. Human Rights Watch. Libya: Divided Justice. New York, 2025, p. 14–16

48 البنك الدولي. تقرير التنمية الليبية 2024. واشنطن، ص 47_49.

[49] يوسف، محمود ·أزمة الإدارة العامة في ليبيا: بين الفساد والشلل المؤسسي ·المركز الوطني للدراسات، 2023، ص 67ـ 70

50 وزارة التخطيط الليبية. إستراتيجية الحوكمة والإصلاح المؤسسي. طرابلس، 2024، ص 15ـ17.

51 وزارة الصحة الليبية. التقرير السنوي للخدمات الصحية 2023. طرابلس، ص 9ـ12.

52 البنك الدولي. Libya Human Development Update 2024 . واشنطن، ص 45ـ47

53 منظمة الصحة العالمية ·تقرير حالة القطاع الصحي في ليبيا بعد 2011 ·جنيف، 2023، ص 22ـ25.

54 المركز الليبي لحقوق الإنسان ·الأدوية المغشوشة والأخطاء الطبية في ليبيا 2021ـ2024 ·طرابلس، ص 14ـ17.

55 هيومن رايتس ووتش. تقرير ليبيا: انهيار الخدمات العامة بعد 2011. نيويورك، 2022، ص 14ـ16.

56 الصفحة الرسمية لمنظمة الشفافية الدولية (Transparency International) الخاصة بدولة ليبيا.

57 عبدالسلام، مفتاح ، الدولة الليبية وإشكالية بناء المؤسسات بعد 2011. طرابلس: دار الفرجاني، 2018.ص ص 112ـ118.

58 لمزيد من التفاصيل راجع إيمانويل والرشتاين، النظام العالمي الحديث، نيويورك، 1974، ص. 23ـ31.

ومروة خليل محمد مصطفى،"نظرية الأنساق العالمية والتحليل البنيوي للعلاقات الدولية"، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 28، العدد 27، 2025، ص. 6ـ36.

59 المصرف المركزي الليبي. التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010. طرابلس، 2011، ص 23ـ25

60 عبدالسلام صوان،الاقتصاد الليبي بين الريع والتنمية. مركز الدراسات الليبية، 2009، ص 88ـ91.

61 البنك الدولي. Libya Economic Monitor 2012. واشنطن، ص 7ـ9.

62 صندوق النقد الدولي ·تقرير ليبيا الاقتصادي السنوي 2016 ·واشنطن، ص 33ـ35.

63 Cardoso, F. & Faletto, E. Dependency and Development in Latin America. University of California Press, 1979, p. 122–126.

64 المؤسسة الوطنية للنفط ·نشرة الإنتاج السنوية لعام 2024 ·طرابلس، 2025، ص 5ـ8.

65 لمزيد من الفاصيل راجع ديوان المحاسبة الليبي ،تقرير الفساد في قطاع الطاقة 2024 ،طرابلس، ص 61ـ63. البنك الدولي — تقارير ومذكرات اقتصادية: Libya Economic Monitor وتقارير مؤشرات نمو/ناتج محلي إجمالي ونصيب الفرد (World Bank).2024 وتقرير البنك الدولي ، ليبيا المرصد الاقتصادي خريف 2023.

66 عمر الشبلي، الاقتصاد السياسي للنفط الليبي: دراسة في الفساد البنيوي. جامعة طرابلس، 2023، ص 44ـ48 ولمزيد من التفاصيل راجع تقارير تحقيقية وصحفية واستقصائية (Financial Times, The Guardian، وتقارير تحقيقية عن تهريب الوقود والخسائر المالية). (مثال: تحقيقات FT وThe Guardian عن التهريب وتأثيره المالي

67 وزارة الاقتصاد الليبية. تقرير التنمية الوطنية 2019ـ2024. طرابلس، 2024، ص 17ـ20.

68 حسن، أحمد يوسف، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، ص 58ـ65.

69المجتمع المدني بليبيا: صراع القبيلة والدولة. (2024). مركز الجبهة الوطنية للدراسات. [jabhastudies.com])

70 * التسيس القبلي هو ظاهرة اجتماعية وسياسية تتمثل في توظيف الانتماءات القبلية كأداة للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها، بدلًا من الاعتماد على الولاء الوطني والمؤسسات القانونية. مصباح القاضي (دراسة حول التعصب القبلي)، مركز الجزيرة للدراسات، ودراسة "النفوذ القبلي ومؤسسات الدولة."

71 فندوال ديرك، ليبيا: التحولات السياسية والاجتماعية، ترجمة عبد السلام المسماري، بنغازي، دار الفرجاني، 2008، ص 62–70، 118–124.

72 محمد عبدالسلام الدولة والقبيلة في ليبيا:إشكاليات الهوية وبناء الشرعية السياسية ، طرابلس: المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص 112ـ118، 124ـ129.

73 لمزيد من التفاصيل، راجع دراسة أعدها وولفرام لاشر (Wolfram Lacher)، الباحث المشارك في برنامج الشرق الأوسط وأفريقيا بالمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP)، بعنوان: تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2014 وكذلك كتابه: Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict، I.B. Tauris، لندن، 2020.

74 تنظيم الدولة بليبيا: تمدّد عبر خيوط الأزمة السياسية. (2025). Al Jazeera Centre for Studies.

75 روبرت روتبرغ، When States Fail: Causes and Consequences ، مطبعة جامعة برينستون، 2004.، ص. 6ـ9)،

76 إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993.، ص. 45ـ48

77 تشير التقديرات التاريخية إلى أن الحرب الأهلية الأولى (2011) وحدها أودت بحياة آلاف المدنيين والمقاتلين، مع تقديرات متفاوتة تتراوح بين 2,000 و15,000 قتيل خلال الأشهر الأولى من النزاع، وفق مصادر متعددة مثل منظمة الصحة العالمية،2012 و ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة،2012 ، ومصادر إعلامية دولية مختلفة التي وثّقت عدد الضحايا في الأشهر الأولى من الحرب وعلى مدى العقد الذي تلا ذلك، برزت موجات من النزاع المسلح، لا سيما بعد انقسام الدولة عام 2014، مما أسفر عن عمليات نزوح واسعة للسكان فقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد المهجرين داخليًا وصل إلى مستويات كبيرة نتيجة الصراع المستمر، إذ قدر المرصد الدولي للنزوح الداخلي (IDMC) أن أكثر من 1.4 مليون شخص نزحوا داخليًا في ليبيا بين عامي 2011 و2016، بينما عاد جزء كبير منهم لاحقًا، لكن الآلاف ظلوا في حالة عدم استقرار أو عودة جزئية (البنك الدولي)وتستمر آثار الصراع على النزوح حتى منتصف العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة الإنساني 2024ـ2025 إلى وجود ما يقارب 147,382 نازحًا داخليًا، بينهم 107,203 نازحين طويل الأمد، إضافة إلى 40,179 شخصًا نزحوا مؤخرًا بسبب كارثة طبيعية (عاصفة دانيال)، وهو ما يؤكد استمرار هشاشة الأمن والاستقرار حتى في الفترات التي يشهد فيها وقف إطلاق نار نسبي.كما تُبرز البيانات الإنسانية الرسمية أن ليبيا تستضيف نحو 334,449 لاجئًا وطالب لجوء مسجلين ضمن نظام الأمم المتحدة، إضافة إلى 417,598 مهاجرًا يعيشون في ظروف صعبة داخل البلاد دون حماية قانونية كاملة، وسط تحديات أمنية وصحية وتعليمية ، كل ماسبق تؤكده تقارير

منظمة الصحة العالمية (WHO):World Health Organization. Health System in Libya: Post-Conflict Assessment. Geneva: WHO, 2012, pp. 7–

78 Bourdieu, P. (1991). Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity Press.

79 Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. New York: Greenwood Press.

80 Gramsci, A. (1971). Selections from the Prison Notebooks. New York: International Publishers

81، محمد العبيدي 2021، العنف الرمزي والتحولات الاجتماعية في ليبيا ، جامعة مصراتة.

82 Bourdieu, P. Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity Press, 1991; Weber, M. Economy and Society. University of California Press, 1978.

83 Al-Amin, K. Libyan Media Landscape Post-2011. BBC Media Action, 2017.

84 Hassan, M., & Hmouda, A. Media Polarization and Social Fragmentation in Libya. Al Jazeera Centre for Studies, 2021; Altobgi, R. Social Media and Political Identity in Libya. 2022.

85 Habermas, J. The Structural Transformation of the Public Sphere. MIT Press, 1989 ; عبدالعزيز، خديجة. الرأي العام والتحولات الثقافية في ليبيا. جامعة طرابلس، 2021.

86 Castells, M. Networks of Outrage and Hope. Cambridge: Polity Press, 2012; Eljarh, M. Digital Activism and Polarization in Post-Revolution Libya. Atlantic Council, 2020.

87 وزارة التعليم الليبية. تقرير التعليم العام والجامعي في ليبيا بعد 2011. طرابلس، 2021; UNDP. Libya Human Development Report. 2020.

88 الصادق، عبد الرحمن. الدين والسياسة في ليبيا المعاصرة. جامعة الزاوية، 2020; Al-Qaradawi, Y. Islam and the Challenges of Extremism. Doha, 2018.

89 Habermas, J. The Structural Transformation of the Public Sphere. 1989 ; وزارة التخطيط الليبية. تقرير التنمية الوطنية. طرابلس، 2022.

قائمة المراجع

(اولاً) الكتب العربية

1- فؤاد هيكل ، الدولة الهشّة في العالم العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
2- أشواق عباس ، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
3- سالم العيساوي. الأزمات البنيوية في الدول الضعيفة: مقاربة تحليلية ، طرابلس: مركز البحوث السياسية، 2018.
4- ناصر المهدي ، ضعف الشرعية وبناء الدولة في العالم العربي، بيروت: دار الفكر العربي، 2016.
5- عبد الله الطيف ، التنمية والاقتصاد الريعي في الدول العربية، عمّان: دار الفكر، 2019.
6- ناصر العيساوي ، الإدارة العامة في الدول النامية ، عمّان: دار صفاء، 2019.
7- يوسف الهاشمي ، أزمة الهوية الوطنية في المجتمعات العربية ، تونس: دار المعرفة، 2021.
8- علي عبد اللطيف أحميدة ، تكوين الدولة الحديثة في ليبيا: من الاستعمار إلى الثورة ، طرابلس: مركز دراسات ليبيا المستقبل، 2011.
9- مفتاح عبدالسلام ، الدولة الليبية وإشكالية بناء المؤسسات بعد 2011، طرابلس: دار الفرجاني، 2018.
10- عبدالسلام صوان ، الاقتصاد الليبي بين الريع والتنمية ، طرابلس: مركز الدراسات الليبية، 2009.
11- أحمد يوسف حسن ، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012.
12- محمد عبدالسلام ، الدولة والقبيلة في ليبيا: إشكاليات الهوية وبناء الشرعية السياسية ، طرابلس: المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، 2014.
13- فندوال ديرك ، ليبيا: التحولات السياسية والاجتماعية، ترجمة عبدالسلام المسماري. بنغازي: دار الفرجاني، 2008.
14- إدوارد سعيد ، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993.

(ثانياً) الرسائل والأبحاث الجامعية:

1- محمد العبيدي، إشكالية المؤسسة العسكرية في ليبيا المعاصرة ، رسالة ماجستير، جامعة مصراتة، 2019.

2- محمد العبيدي ، العنف الرمزي والتحولات الاجتماعية في ليبيا، جامعة مصراتة، 2021.

3- محمود يوسف ، أزمة الإدارة العامة في ليبيا: بين الفساد والشلل المؤسسي ، طرابلس ، المركز الوطني للدراسات، 2023.

4- فيصل إمحمد احمد نيقرو, أسامة عمر رمضان غومة, & ريهام سالم سعيد مسعود. (2025). قياس اثر الرضا الوظيفي على الالتزام الوظيفي في الجامعات الليبية. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *1*(1), 101-118.

5- منصور جبريل حسن مسعود. (2025). الشفافية الإدارية وأثرها على التميز التنظيمي دراسة ميدانية على موظفي وزارة التخطيط طرابلس. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *1*(1), 73-92.

6-عمر الشبلي ، الاقتصاد السياسي للنفط الليبي: دراسة في الفساد البنيوي ، جامعة طرابلس، 2023.

(ثالثاً) التقارير العربية والرسمية

1- المجلس الأعلى للدولة ، تقرير الصراع المسلح في ليبيا 2011–2020، طرابلس، 2021.
2- وزارة العدل الليبية ، تقرير أداء المؤسسات القضائية ، طرابلس، 2024.
3- وزارة الخدمة المدنية الليبية ، تقرير الإصلاح الإداري ، طرابلس، 2024.
4- وزارة التخطيط الليبية ، إستراتيجية الحوكمة والإصلاح المؤسسي ، طرابلس، 2024.
5- وزارة الصحة الليبية. التقرير السنوي للخدمات الصحية ، طرابلس، 2023.
6- المصرف المركزي الليبي ، التقرير الاقتصادي السنوي، طرابلس، 2011.
7- ديوان المحاسبة الليبي ، تقرير الفساد في قطاع الطاقة ، طرابلس، 2024.
8- المؤسسة الوطنية للنفط ، نشرة الإنتاج السنوية ، طرابلس، 2025.

رابعاً : المراجع الأجنبية

(1) الكتب الأجنبية

1- Acemoglu, Daron, and James A. Robinson.The Narrow Corridor: States, Societies, and the Fate of Liberty. New York: Penguin Press, 2019 . 2- Anderson, Lisa. The State and Social Transformation in Libya. Middle East Journal, 2013.

3- Bourdieu, Pierre. Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity Press, 1991.

4- Cardoso, Fernando Henrique, and Enzo Faletto. Dependency and 5- Development in Latin America. Berkeley: University of California Press, 1979.

5- Fukuyama, Francis. Political Order and Political Decay. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014.

6- Fukuyama, Francis. State-Building: Governance and World Order in the 21st Century. Ithaca: Cornell University Press, 2004.

7- Gramsci, Antonio. Selections from the Prison Notebooks. New York: International Publishers, 1971.

9- Habermas, Jürgen. The Theory of Communicative Action. Boston: Beacon Press, 1984.
10- Habermas, Jürgen. The Structural Transformation of the Public Sphere. Cambridge, MA: MIT Press, 1989.
11- Horowitz, Donald. Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: University of California Press, 2000.
12- Keen, David. The Economic Functions of Violence in Civil Wars. London: IISS, 2008.
13- Migdal, Joel S. Strong Societies and Weak States. Princeton: Princeton University Press, 1988.
14- North, DouglassInstitutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
15- Rotberg, Robert I. When States Fail: Causes and Consequences. Princeton: Princeton University Press, 2004.
16- Strange, Susan. The Retreat of the State. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
17- Vandewalle,Dirk.A History of Modern Libya. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
18- Waltz, Kenneth. Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.
19- Weber, Max. Economy and Society. Berkeley: University of California Press, 1978.

(2) التقارير الدولية

1- Fund for Peace. *Fragile States Index 2023: Methodology and Indicators. Washington, D.C., 2023
2- Fund for Peace. Fragile States Index 2024 Annual Report. Washington, D.C., 2024
3- UNSMIL. Annual Human Rights Report: Libya. Geneva, 2015

4- UNSMIL. Rule of Law Report: Libya. Geneva, 2024.
5- UNSMIL. Human Rights Updates: Libya. Geneva, 2013–2024
6- UNDP.Post-Conflict Reconstruction and Institution Building in Libya. Tripoli, 2014.
7- World Bank. Libya Economic Monitor. Washington, D.C., 2012.
8- World Bank.Libya Human Development Update. Washington, D.C., 2024.
9- IMF. Libya: Annual Economic Report. Washington, D.C., 2016.
10- WHO. Health System in Libya: Post-Conflict Assessment. Geneva, 2012.
11- Transparency International. Corruption Perceptions Index. Berlin, 2024.
12- NATO. Operation Unified Protector: Final Report. Brussels, 2012
13- ESCWA. Risk Analysis and Institutional Fragility in Libya. Beirut, 2024.